البحث اللساني في تعدد الأحكام في كتاب سيبويه

The linguistic research in various iudgments at Sibuyeh's book

م. د خيرالله مهدي جاسم محمد

جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الاسلامية

ملخص البحث:

غاية ما نستطيع القول به في مَظانِّ هذا البحث إنَّ سيبويه يكشف عن أبعاد متعددة للغة ولا يجعلها تتقولب في مضمار واحد تتبوَّب في ضوئه وتكون جامدة تحيطها جملة من القواعد لا يمكن تجاوزها، إذ تتمتع اللغة بحيوية التلون التواصلي، فهي معطاء تمُدُّ المتكلم بحصيلة من التراكيب ليتفاهم بها مع غيره، لِما لها من رحب يستقطب القدرة اللغوية للمتكلم عند صياغة كثير من التراكيب وإنْ خالفت القياس، ولم يكن تأويل سيبويه الذي يُسوِّغ هذه التراكيب تملصًا يُغشِّي به الفكر فيُبعده عن مفهوم القياس المُعتَمد في فَهمِ اللغة ومقدار الأخذ منه أو تزمُّتًا بالاعتراف بحقيقة المخالفة، وإنَّما هو التحليل الموافق لحقيقة الاستعمال المتوائم والقدرة التعبيرية عند المتكلمين التي تُظهر أنَّ القياس يُحكِم بعض الاستعمال، أمَّا القسم الآخر من اللغة يمثِّل التفاعل التواصلي الإفهامي بَينَ المتكلمين في دلالته، ومن ثمَّ يُقْبَل على نحويه العام والخاص ـــــــ أي النحوي والدلالي ـــــــ وكانت لمحة التحليل اللغوي متمركزة في إظهار كثير من الأحكام التي تتواءم والقسم الآخر للغة، وتفصيل ذلك نتعرف إليه في طيَّات البحث.

Research Summary:

The purpose of what we can say in the aspects of this research is that Sibuyeh reveals multiple aims of the language and does not make it to be molded in a single field that is categorized in its way and be static surrounded by a set of rules that cannot be crossed, as the language has the vitality of communicative coloration, as it gives the speaker a set of structures to understand With it, with others, it does not have a broad chest that attracts the linguistic ability of the speaker when formulating many structures, and if you violate the measurement, the interpretation of Sibawayh, which justifies these structures, was not a wriggle that falsifies the thought, distancing him from the concept of measurement that is based on understanding the language and the amount of taking it or is committed to recognizing the reality of the violation. Rather, it is the analysis corresponding to the fact of harmonious use and the expressive ability of the speakers, which shows that the measurement governs some use. As for the other part of the language, it represents the communicative and understanding interaction between the speakers in its significance, and then it is accepted in its general and specific terms - that is, the grammar and semantic - and the glance of the linguistic analysis was foucssed to show many of the judgments that are compatible with the other part of the language, and detailing that we get to know in the folds of research .

المقدمة

الحمد لله حمدًا يبلغ رضاه، والصلاة والسلام على سيد الأنام وأشرف الخلق أبي القاسم محمد وآله الأخيار وصحبه المنتجبين الأبرار.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ البحث في كتاب سيبويه يتأطَّر بتعدد قراءة نصوصه حتى يستطيع الباحث الوقوف على مكامِن الشرح لمقاصد النحو التي يريد التوصل إلى حقيقتها عند تفسيره الاستعمال اللغوي، وبما أنَّ اللغة بمفهومها التواصلي تمثل قدرة المتكلم على تكوين تراكيب متعددة بحسب القصد والدلالة، لارتباطها بالاتفاق التداولي بين المتكلمين، فقد يكون استعمال عند قوم مفهوم القصد ولا يكون مفهومًا عند قوم من اللغة نفسها، ولابُدَّ من أنْ تُحيط اللغة جملة من الضوابط المُتْقَنَة التي تبوِّب استعمالها من لدن المتكلمين؛ ليتسنى لمستعمليها التكلم بما هو مألوف في عُرف اللغة، لكنَّ ذلك التبويب لا يقف على شاكلة واحدة تُحصر بها استعمالات اللغة بوصفها الأوَّل من دون وجود القواعد التي تحُدُّ استعمالها، لذا انبرى سيبويه إلى تفسير قبول الاستعمال اللغوي في طوره الوصفي ولم يَرُدَّه، لكن ذلك كلَّفه أنْ جعل اللغة في درجات متفاوتة من القبول وصَّفَ في ضوء تفسيره اللغة بأوصاف كثيرة، كأنَّه يتذوق اللغة بطعمٍ مختلف ليُبعد التشابه في تراكيبها عن التكرار المختلف في هيأته المتفق في معناه، فهذا يتفق واحتفاظ كلّ تركيب بدلالته.

بما أنَّ تفسير اللغة يحتاج إلى استقراء الاستعمال اللغوي فإنَّ ذلك يتفق ووجود كمٍّ كبير من الاستعمال يسير والتفاهم اللغوي؛ لأنَّ اللغة عندما يتكلم بها مستعملها تنمُّ عن التفاهم الذي اتفق عليه المستعملون لها، فيكون تكوين اللغة بحسب القدرة والكفاءة اللغوية والأداء لدى المستعمل، ولا يُنكر أنَّ للغة استعمالًا أوَّل عندما يتناقله المستعملين قد يحدثون فيه بعض التغيير ويبقى التفاهم قائمٌ عندهم في ضوئه، مما كوَّنَ تراكيب متعدِّدة دوَّنها الوصف اللغوي، فاحتاج ذلك إلى توجيه هذه التراكيب بين القبول والرفض عن طريق توجيهها بالوجه النحوي والدلالي الصحيحين، وبما أنَّ التفاهم قائم على الاستعمال المتعدِّد، يُلحظ عند سيبويه توصيف الاستعمال بأحكام متعدَّدة، فنجده يُشير إلى استعمال ما أنَّه قبيح ولو استعمل بصياغة أُخرى كان حسنًا، ويذكرُ في مواطن من تفسيره بأنَّ الاستعمال إذا كان على كذا كان من الكلام الجيد، ونجده يذكر أنَّه لا يجوز أن تقول كذا إلَّا أنْ تقول كذا أو يوجِّه الكلام بأنَّك إذا أردت هذا المعنى جاز الاستعمال الذي لم يجزهُ أوَّلًا، مما يجعل القارئ الباحث يدقق في كلامه؛ لأنَّ سيبويه يواجه استعمالًا للغة تعاقدت عليه ألسنة المستعملين عقدًا عبَّروا فيه عن أغراضهم وتواضعت عليه اصطلاحاتهم.

ولو تقصَّينا المجال العلمي في التوصيف بالأحكام للغة لوجدناه يُعبِّر عن البحث في القدرة اللغوية التي أشارت إليها النظرية التوليدية لما يتمتع به المستعْمِل من كفاءة لغوية تجعله قادرًا على توليد أنماط من الجمل مقبولة نحويًّا ودلاليًّا عند أدائه الكلام، واللغة بهذه الرؤية كانت محلَّ البحث في النظرية التوليدية التحويلية لقياس قدرة المتكلم وكفاءته اللغوية في إنتاج الجمل المتعدِّدة، لكن لابُد من أنْ تكون مقبولة، وهذا القبول يحتاج إلى التوجيه والتحليل والتفسير بما يناسب قبولها، وهو الذي ألفيناه عند سيبويه ليجمع اللغة أوَّلًا، ثمَّ ينظر في كفاءة المتكلم وقدرته على إنتاج اللغة المقبولة نحويًّا ودلاليًّا.

كلُّ ذلك كوَّن عند الباحث تقصي الطابع التحليلي عند سيبويه في قصده من توصيف اللغة بأحكام متعددة، وما هو الغرض الذي يكْمُن وراء دراسة اللغة بجعلها متفاوتة في القبول، ومن ثمَّ لا تُردُّ استعمالاتها، فالحكم على اللغة يولِّد مجالًا واسعًا من القبول، ولاسيَّما عندما نلحظ الحكم لا يصل إلى درجة الرفض للاستعمال بل يجعله مقبولًا بدرجة ما، فكان البحث ذا إطار تحليلي لوجود هذه الأحكام التي وصَّفَ بها سيبويه الاستعمال اللغوي، على أنَّ هذه الأحكام لا تمثِّل تقعيدًا لمسائل محدودة مثِل حُكم الحَسن برفع الفعل المضارع الواقع جوابًا لفعلِ ماضٍ أو الواجب من تأخُّر الفاعل عن الفعل أو القبيح عند رفع الفعل المضارع بعد شرط مضارع، فهذا مساوقة للغة بوصفها لغة تقعيد، ولكنَّ هذه الأحكام مساوقة للغة بوصفها استعمالًا تواصليًا.

وكانت خطة البحث على مبحثين، وتمهيد:

التمهيد: يحتوي على جملة من العنوانات التي تعرف بالأحكام وأقسامها وعلاقة الأحكام بالتعليل، وعلاقة الأحكام بالنظرية التوليدية، وحقيقة علاقة الأحكام النحوية بالفقه وأصوله.

المبحث الأوَّل: الأحكام المتقابلة، وليس في حصرها بالمتقابلة سوى فصل الأحكام بأسلوب منتظم، لأنَّ المؤونة العلمية تكمن في قيمة البحث عند إثبات أثر الأحكام في إنشاء أنماط متعددة من الجمل كلها جائز في ضوء منهجية التوصيف بالأحكام. والإشارة إلى التقابل لا يُثبت فيه أنَّ الكلام إذا كان جيدًا لا يكون رديئًا، وإذا كان حسنًا لا يكون قبيحًا، وإذا كان قويًّا لا يكون ضعيفًا.

المبحث الثاني: الأحكام غير المتقابلة، وطريقة البحث فيه هي طريقة المبحث الأوَّل نفسها، والذي يلحظ فيها أنَّ هذه الأحكام تجتمع فيها على الحكم الواحد أكثر من حكم من المتقابل وغير المتقابل.

المبحث الأوَّل

التعريف بالأحكام (أقسامهما، وعوامل ظهورها، وعلاقتها باللغة والتعليل)

تعريف الحكم لغة:

ذكر الخليل أنَّ ((كلَّ شيء منعته من الفساد فقد حَكَمْتَه وحَكَّمْتَه وأحْكَمتَه))[١]، لذا جاء الحُكم بمعنى القضاء[٢]، أي ((وضع الشيء في موضعه))[٣] والذي يلحظ من دلالة اللغة على لفظ الحكم أنَّه فرض شيء على شيء ليكون مقبولًا، وهذا الفرض هو ما تُقِرَّه العِلَّة على ما نلحظه من التعريف الاصطلاحي.

اصطلاحًا:

تتعدد تعريفات الحكم في الاصطلاح بحسب المنظور الذي يدرسه الباحثون، فهو إمَّا شرعي وإمَّا عقلي، فإذا نظرنا إلى الحكم النحوي من وجهة النظر الشرعية والعقلية، فإنَّ ((الحكم النحوي حكمٌ غير شرعي أقرَّه العقل، استمدَّه النحاة من استقراء النصوص، وتتبع ظواهرها النحوية بالدراسة))[٤] فما نلحظه في ضوء هذا التعريف أنَّ مفهوم الحكم النحوي يقترب من القياس الذي عرَّفة أبو البركات بـــ((حمل فرع على أصل بعلَّة،

وإجراء حكم الأصل على الفرع))[٥]، فالحكم من منظور القياس جزء منه؛ لأنَّ مقومات القياس ((أربعة أشياء: أصل وفرع وعلَّة وحكم))[٦]، إلَّا أنَّنا نلحظ أنَّ مفهوم الحكم النحوي أوسع دائرة من القياس أو الحكم الذي هو ركن من أركانه في قبول التراكيب، ولاسيِّما عندما نقصد أنَّ الحكم هو ما يقتضي قبول التراكيب وإعطاء التركيب درجة من القبول فتصنَّف الأحكام على واجب وجائز وراجح وأولى وضعيف وقبيح وحسن وممتنع وغير ذلك، إذ هو تصنيف الاستقراء اللغوي بدرجات متفاوتة من القبول، فقد يكون الاستعمال مقبولًا لكنَّه بدرجة أقل من استعمال آخر، أمَّا الحكم الذي هو ركن من أركان القياس فهو الناتج من تقابل عنصر كلامي أو تركيب نحوي وآخر ليسوَّغ استعماله في ضوء القياس ومقدار قبول المُستَعْمَل من الكلام بحسب القاعدة.

فالحكم النحوي أقرب إلى الجانب الوصفي والتوليدي للغة، أمَّا القياس فهو جانب توليدي للغة اعتمادًا على المطِّرد والغالب من السماع، ويمكن أنْ نقرِّب صورة الحكم النحوي بما ذكره الجرجاني بقوله ((إسناد أمرٍ إلى آخر سلبًا أو إيجابًا، فخرج بهذا ما ليس بحكم كالنسبة التقييدية))[٧]، على أنْ يفهم إسناد أمرٍ إلى آخر لا على نحو القياس بل هو إسناد مصطلح الحكم إلى التركيب وليس العنصر الكلامي مثلما هو في القياس الذي يقع تحته الحكم فيقاس عليه، مثل رفع نائب الفاعل لمضارعته الفاعل فيحمل عليه حمل الفرع على الأصل، لأنَّ مثل هذه المسائل نسب تقييدية.

الأحكام النحوية والقواعد التوليدية

ليس البحث في صدد دراسة الأحكام من جهة تقسيمها، ومقدار علاقتها بأحكام الفقه وأصوله، ودلالة هذه الأحكام وموارد الخلاف فيها على ما ألفيناه عند بعض الباحثين[٨]، بل يدرس البحث أثر هذه الأحكام في الإفضاء إلى علاقتها بالقدرة الصوغية للمتكلم لإنشاء تراكيب مقبولة من جانب الصحة النحوية والدلالية، وهو ما تسعى إلى بيانه النظريات اللسانية، وهذا ما ألمح إليه بعض الباحثين من دون التفصيل في المسألة أو إيضاح الجانب الذي تتبنَّاه الأحكام النحوية في بيان القدرة الصوغية للمتكلم، إذ قال متسائلًا ((ولنا أنْ نتساءل: ما الذي يحدث فيما لو اتسعت دائرة السماع المنقول، فشملت نصوصًا جديدة لم تكن في مدار الاستقراء القديم؟ أم تغيَّرت قيمة فهمه لدينا، إذ يمكن أنْ نتكلم على النصوص على وفق هذه الزيادة في النصوص المسموعة حكمًا جديدًا، وهل ستتغيَّر الأحكام النحوية على وفق هذه الزيادة والاتساع للآراء القديمة، أو رفضها أو توضيحها بشكل أدق؟ وهل فلسفتنا اللغوية، وآراؤنا النحوية لتلك الأحكام إذا استطعنا تحديد القيمة الحقيقية لعمر المفردة والنص والأسلوب))[٩]، والذي أراه في أجوبة هذه التساؤلات أنَّ اتساع دائرة السماع المنقول قد اختزلها سيبويه في تحليله مواطن كثيرة من الاستعمال اللغوي بعبارات ((وهذا تمثيل لم يتكلم به))[١٠] و((وإنْ كان لا يُتكلم به))[١١]، لأنَّه يجعل الكلام الذي يُتكلم به محلَّ القياس أو الحكم على كلام آخر، ومنه ما ذَكره في الاسم المنصوب دون ذِكر الفعل الناصب، بقوله ((ولكنَّه كان أحسنَ أنْ توضِّحه بما يُتكلّم به إذا كان لا يغيِّر معنى الحديث، وكذلك هذا النحوُ ولكنَّه يُتْرَكُ استغناءً بما يَحسُن من الفعل الذي لا يَنقض المعنى))[١٢]، فهذا يكشف عن توليد تراكيب وإنْ لم يُتَكلَّم بها، لكنَّها إذا قوبلت بتركيب مشابه استعمله العرب كان أحسن، وحكم الأحسن يكشف عن جواز الكلام الذي لم يُتكلَّم به لا ردَّه؛ لأنَّ قوله أحسن درجة في تفاوت القبول، فهناك كلام حَسِن في قبال الكلام الأحسن، مع لحاظ صحة المعنى الذي أشار إليه سيبويه.

وقد يجعل الكلام الذي لم يُتكلم به معيارًا لغيره من الكلام، ومن ذلك قول سيبويه ((وكأَنّ قوله عَمْرَك الله وقِعْدَك الله بمنزلة نَشْدَك الله وإنْ لم يُتكلَّم بنَشْدَك الله، ولكنْ زعم الخليل رحمه الله أنّ هذا تمثيلٌ يمثَّل به))[١٣]، فأُنْزل الكلام الذي تُكُلِّم به منزلة الكلام الذي لم يُتكلَّم به وإنْ كان من باب التمثيل على ما زَعَمَهُ الخليل، لكنَّه مقبول.

وقد يكون التمثيل تفصيلًا لاستعمال من الاستعمالات، ومنه ما ذكره سيبويه عن قول زهير بن أبي سلمى ((فَلأْيًا بَلأْيٍ مَا حَمَلْنا وَلِيدَنا على ظَهْرِ مَحْبوكٍ ظِماءٍ مَفاصِلُه

كأنّه يقول حَمَلْنا [وليدنَا] لأيًا بَلأْيٍ، كأنّه يقول [حملنا] جَهْداً بعد جَهْدٍ، هذا لا يُتكلَّم به ولكنه تمثيل))[١٤]، ففسَّر "حملنا ولِيدَنا" بـــ "حملناه جهدًا بعد جهدٍ" وهذا الأخير ليس معنا للتمثيل الذي لا يُعدُّ توليدًا للجمل، بل هو توليد للجمل التي لها صحة نحوية ودلالية وإنْ كانت مفسِّرة لمعنى الجملة الأولى التي هي بمنزلة الكناية عن الجهد أو التعب؛ لأنَّ المعنى المفسِّر مثاله في القرآن الكريم في قوله تعالى {{حَمَلَتْهُ أُمُّهُ ضعفًا بَعْدَ ضَعْفٍ}} وهو كناية عن الجهد والتعب، فهو تفسير لجملة: حملتْه وليدًا، والجملتان صحيحتان نحويًّا ودلاليًّا، فالتوليد بهذه الصورة يُعَدُّ قدرة لغوية عند المتكلم ((تمكَّنه من التعبير عن نفسه، والإتيان بعدد لا نهائي من الجمل))[١٥]، فاللانهائية المشار إليها لا يمكن أن تكون مكوَّنة من قَبْلُ وإلَّا تُعدُّ لغة جاهزة وما على المتكلم إلَّا استعمالها دون مخزون لغوي أو قدرة لغوية تُعينه على التواصل.

فالذي لم يُتكلم به يقع في خارج مدار الاستقراء القديم من استعمال العرب للغتهم، فالاستقراء يمثل أصلًا نحويًّا عندما نعدُّه سماعًا، ويعدُّ من مقومات القياس عندما يرتبط بالكَثرة والفصاحة فيكون الكلام مقيسًا عليه، والاتساع في الآراء القديمة الذي أُشير إليه آنفًا أو الاتساع في الاستعمال القديم الذي تكلُّموا به بما لم يتكلموا به يُمكن عدُّه توليدًا لجمل تقع في دائرة ما تُثبتُه النظرية التوليدية التحويلية.

الذي يمكن أنْ يلحظ في تعدد الأحكام أنَّها تمثل مرحلة متطورة من النظرية التوليدية التحويلية، اذا ما نظرنا إلى أنَّ أعلى مرحلة تطور لهذه النظرية تمثل ((التقليل من الإسراف في استخدام القوانين التحويلية، وارتباط المكوِّن الدلالي والفونولوجي بالمكوِّن التركيبي عند البنية السطحية))[١٦]، فتمثل هذه المرحلة خطوة متطورة تنظر إلى اللغة بأبعد من المنظور الذي ينظر إلى اللغة على أنَّها بُنى تركيبية أو المرحلة النموذجية التي تفرِّق بَين الملكة والأداء الكلامي والبنية العميقة والسطحية للجملة وأنَّ المكوِّن الدلالي من مكونات الجملة[١٧]، وفي ضوء ذلك نلحظ أنَّ الأحكام النحوية نمط من التحليل النحوي يقابل القياس العقلي ((فالأحكام النحوية لا يمكن إرجاعها إلى المناسبات القياسية، وإنَّما تثبت بالاستعمال اللغوي)) [١٨]، فالأحكام النحوية لا تقلل من الاستعمال اللغوي بقدر ما توسعة من تجويز الكلام المستعمل ولا ترده إلَّا بقدرٍ قليل جدًا إذا ما قُوبل بحكم (لا يجوز أو يمتنع) بالأحكام الأُخرى، فكل استعمال لا يحكم عليه بهذين الحكمين يكون جائزًا، مع مراعاة عدم الإطلاق في ردّ الكلام المحكوم عليه بـــ " لا يجوز" إذ يوجَّه الكلام بالقبول في ضوء هذا الحكم. وهذا ما نلحظه في مظانِّ ومفردات البحث.

فالملكة اللغوية أنتجت لغة وصفية، وهذه الوصفية وفَّرت للمتكلمين ((ملكة لسانية رفيعة، جعلتهم ينطقون بلغتهم سليقة وسجيَّة))[١٩]، فالوصف سماع، والسماع مثلما عبَّر عنه ابن خلدون ((أبو الملكات اللسانية))[٢٠]، ينتج توليدًا لجمل من الكلام تقع في دائرة التفاوت في استعمالها؛ لأنَّ اللغة وضعيَّة بألفاظها لا بتراكيبها، فأنتج المتكلمون كمًّا من الاستعمالات قد يتفق استعمالها عند بعضهم وقد لا يتفق، وكل استعمال يؤدِّي غرضه مما كوَّن لحاظًا في الاستعمال يفضي إلى تفاوت في قبوله، وليس من سبيل أقرب إلى القبول إلَّا بإيجاد درجة التفاوت في قبول الاستعمال على قدر الجمل المولَّدة، وهذا التفاوت هو ما أنتجته الأحكام لتسويغ قبول الجمل المولَّدة.

الأحكام النحوية وعلاقتها باللغة

لابُد من الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي التمييز بَين الحكم النحوي واللغة ـــــــــــــ وما نقصده باللغة لهجة قوم ـــــــــــ فقد يتداخلان أو يختلطان في تقييم التركيب وبيان مقدار قبوله أو رفضه ودرجة التفاوت بين التراكيب، فاللغة التي نريد بها اللهجة لا تستقل باللغة بصورة عامة، فالعربية تحوي أكثر من لغة وشاهد ذلك القرآن الكريم وإنْ كان بلغة قريش، لكنَّ ذلك لم يمنع وجود لغات أُخر أخذت حيِّزها من لغة القرآن، ولعلَّ ذلك راجع إلى قبول اللهجة لصحتها النحوية والدلالية، ومع قبولها ينقاس عليها وإن خالفت في ظاهرها القياس، وقد أرسى سيبويه قواعد القبول للَّهجات وضمَّها للُّغة بصورة عامة ولم يطرحها، ولعلَّ نظرته للقراءة القرآنية التي قال فيها ((إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ لأنّ القراءة السُّنَّةُ))[٢١]، وسع فيها دائرة القبول في الاستعمال، وهذا المنظور عند سيبويه في قبول اللغة لا ينطبق على التأسيس القاعدي الذي أثبته في تصنيف اللغة فجعلها على مرتكزين في باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ لأنَّ قوامهما الصحة النحوية والدلالية، فالكلام على هذا الباب منه ((مستقيم حسنٌ ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب))[٢٢]، فلم تكن السُنَّة من أقسام الكلام المشار إليه، لكنَّ ذلك مقاربة لسانية لبعد النظرة في الكفاءة اللغوية والأداء الكلامي، هذا التنوع اللهجي الذي يبتعد في ظاهره عن قواعد اللغة أثار عند ديفيدسون نظرة عدم قدرة اللغة بوصفها ((آلة تأويلية وظيفتها تحليل أي تعبير عشوائي واستخلاص معناه ... فيترتب على ذلك أننا يجب أنْ نتخلى عن فكرة وجود بنية مشتركة محدَّدة بوضوح يكتسبها مستعملو اللغة ثمَّ يطبقونها على الحالات))[٢٣]، وكذا أثار الأمر عند "بيتَر" و"ماري" وجود لغة مشتركة تسير على خط واحد من التفاهم[٢٤]، وكذا التشكيك في الغرض من اللغة عند بعضهم وذلك ((بإنكار الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية كونها وسيلة اتصال بين المتكلمين))[٢٥]أو الفكرة التي ذكرها "ماكس فينرايخ" ((إنَّ اللغة لهجة ... واللهجات مفاهيم غير لغوية، ويمكن أنْ تحدَّد بأي طريقة، انطلاقًا من بعض الاهتمامات والأهداف المعيَّنة))[٢٦]، كل هذه المسائل جعلت تشومسكي[٢٧] باحثًا عن إجابات لا تَنْكر الحقائق اللغوية التي أثارتها التفسيرات في قبول التوسع في اللغة على خلاف القواعد أو التفسير البعيد عن القبول مما ألجأه ذلك إلى تفسير الاستعمال بالملكة اللغوية لدى الأفراد.

وأجدُ ما قيل عن رؤية النحويين للهجات و ((إنْ اسْتُشْهِد بها فلا يتعدى ذلك الاستئناس بها والتمثيل، ويوقف بها عند حدِّ السماع ولا يتعدى ذلك القياس عليها))[٢٨]، لا يقلل من قيمة اللهجات في تكوين الجمل

المحولة المقبولة دلاليًا ونحويًّا؛ لأنَّ السماع المشار إليه مقبول تداوليًّا بين المتخاطِبين وأنَّه يُبَيِّن خصائص اللغة وأنَّها لغة مستعملة، لذا عبَّر ابن خلدون عن السماع على ما مرَّ آنفًا بأنَّه أبو الملكة اللسانية.

وأحسب أنَّ قبول اللهجات عند سيبويه وضمَّها إلى اللغة العامة وكذا الحال عند النحويين يُعدُّ من المنهج الوصفي للغة، إذ يذكرها بما هي بوصفها لغة يتفاهم بها المتكلمون، فاللهجة يمكن أن تكون خرقًا للقاعدة وخارجة عنها عند إخضاعها إلى العلَّة المصاحبة للقياس ومنه ما ذكره سيبويه عن " ما" التميمية وإجراؤها مجرى أمَّا وهل القياس[٢٩]، يعني ذلك أنَّ " ما" على لغو أهل الحجاز ليس القياس، لذا نلحظ الأخذ ببعض الكلام العربي، ولكنَّه ليس من القياس، فترديد النحويين عبارة (النحو كلُّه قياس)[٣٠]، مُسْتوقَفٌ في ضوء اللهجات وقبول ما ليس بقياس وكذا القراءة، لذا لحظ تشومسكي أنَّ ((نظام قواعد لغة ما يعكس الذخيرة المحدودة الاعتباطية للقولات الملحوظة إلى مجموعة يفترض فيها أنْ تكون غير محدودة من القولات القواعدية))[٣١]، وهذا اللحاظ ينظر إلى اللغة الوصفية بوصفها ذخيرة محدودة وهو ليس بصحيح في ضوء اللهجات التي جعلت من اللغة ذات اتساع في توليد جمل لم تكن مستعملة عند قوم في اللغة نفسها، فالاستعمالات تستجمع تراكيبها دون رفضها بل تتفاوت في قبولها بدرجة من الحكم يناسب استعمالها في ضوء الفصاحة والكثرة ومماثلة الاستعمال في اللهجات المتعددة.

أقسام الأحكام النحوية

ارتبط تقسيم الأحكام النحوية من جهة النوع الذي قسمت فيه بالفقه وأصوله عند بعض الباحثين وذلك للعلاقة بين الأحكام بصورة عامة أو أنَّ الأحكام النحوية استمدت تقسيماتها من الفقه وأصوله، ولو تقصينا الأحكام النحوية لوجدنا بعضها متطابقًا مع اقسام الفقه وزيادة في بعض الأحكام التي تناسب التصنيف اللغوي.

فقد ذكر السيوطي أنَّ ((الحكم النحوي ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسَن، وقبيح، وخلاف الأوْلى، وجائز على السواء))[٣٢]، ومن جانب آخر أظهر تقسيم الحكم النحوي المرتبط بالضرورة، فهو ((ينقسم أيضًا إلى رخصة وغيرها. والرخصة: ما جاز في استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حُسنًا وقبحًا))[٣٣]، ولم يورد سيبويه "الممتنع" من قبل، لكنَّه أورده بعبارات دالةٍ عليه مثل لا يجوز، والنفي بعبارات "ليس لك أو ليس في كذا وغير هذه العبارات مثل " المحال ((فالمحال حكم من الأحكام عنده يطلقه على الممتنع الذي لا يجوز التلفظ به من العبارات لعدم إمكان وقوع معناها))[٣٤]، أي مراعاة المعنى أكثر من القاعدة في قبول أنماط الجمل، وأورد التوصيف بعبارة "إنْ شئت" أراد بها حكم "الجائز على السواء"، ولم يورد سيبويه الواجب وإنَّما كان هذا الحكم يرافق التعليل ومتداخلًا مع الأحكام الأُخرى أو عبارات النفي بـــ "لا يكون" و " ليس" و " لا يجوز".

ومفهوم الأحكام عند بعض النحويين ارتكز على مفهوم التقسيم الثلاثي "الواجب والجائز والممتنع" تقع المسائل النحوية في دائرتها، إذ نجد هذا التقسيم واضحًا عند علي بن سليمان الحيدرة (٥٩٩ه) وقد اندرج تحت ثلاث مسائل، الأول على ما ذكرناه من مصطلحات الأحكام بما يتعلق بالتركيب، ومن ذلك قوله ((وأمَّا

ما أحكام التوكيد؟ فكثير ينقسم ثلاثة أقسام: واجب وجائز وممتنع))[٣٥]، والثاني يراد به تفصيل المسائل النحوية، ومن ذلك قوله ((وأمَّا ما أحكام المعرفة والنكرة فكثير مِنها: أنَّ المعارف تتفاضل في التعريف، وأعْرَفُ المعارف المضمرات ...))[٣٦] وهو ما نلحظه عند الرضي أيضًا[٣٧]، ويُقصَر هذا القسم عنده في بعض المواضع على (الواجب والجائز) أمَّا الثالث فيراد به الشرط، وهو الغالب عند النحويين.

اتجهت تقسيمات المحدثين في الأحكام إلى أكثر من منظور، فنلحظها قد قسمت في ضوء:

١ـــــــــ "الكم والنوع" فالأحكام الكميِّة "المطرد، والقليل، والشاذ" وقد رافق الاطراد مصطلح "الغالب، الكثير، والشائع"[٣٨] ، أمَّا الأحكام النوعية فهي "الوجوب ، والجواز، الممتنع، والحسن، والقبيح" المصدر نفسه:١٥، وهذا الحكم أقرب إلى النمط الإحصائي الذي ارتبط بما تداوله المستعملون للغة، ومن ذلك ما أظهره سيبويه بوضوح للتراكيب التي يحذف منها العنصر الواحد أو الجملة لعلم المتخاطبين بالمحذوف، قوله ((أكلتُ أرضِ كذا وكذا و أكلتُ بلدةَ كذا وكذا، إنَّما أراد أصاب من خيرها وأكلَ من ذلك وشرب، وهذا الكلام كثير منه ما مضى وهو أكثر من أحصيَه))[٣٩]، فَفُسِّرت جملة "كذا وكذا" بجملتي "أصاب من خيرها" و "أكل من ذلك وشرب" وهو في كلام العرب على كَثرةِ إحصائه يتطلب تدوينًا مستقلًا.

٢ـــــــــ المعيار، وتتعدد أنواع المعيار الذي يوصف به الكلام بحكمٍ ما ، فمنه معيار الصحة النحوية، ومعيار الوظيفة، ومعيار الدرجة[٤٠]، أي درجة قبوله مع الأخذ في الحسبان أنّ هذا القبول يكون على تفاوت في الأحكام عند قبول الاستعمال ، فإذا كان بعض الاستعمال قبيح فهناك استعمال أقبح، ومن ذلك ما يُبتدأُ به بعد "حيث، وإذا" وجعل خبرهما فعلًا، قال سيبويه ((ويقبح إنْ ابتدأتَ الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل، لو قلت اجلسْ حيثُ زيدٌ جَلَسَ، وإذا زيدٌ يجلسُ كان أقبحَ من قولك إذا جلس زيدٌ وإذا يجلسُ وحيث يجلسُ وحيث جلس))[٤١]، فالاستعمالان جائزان لكنَّ درجة القبح تتفاوت بينهما، فإضافة الجملة الاسمية بعدها أقبح من إضافة الجملة الفعلية، فجملة: اجلس حيثُ جلس زيدٌ قبيحة، وجملة: اجلس حيثُ زيدٌ جلسَ، أقبح، لكنَّ التركيبان جائزان متفاوتان في درجة قبولهما. وفي ضوء الحكم بالمعيار يمكن عَدّ استعمال إضافتهما للجملة الاسمية أكثر من الفعلية، ولم نلحظ من النحويين في هذا التركيب غير ما لحظوه من مضمون كلام سيبويه أنَّه يجب مجيء الجملة الفعلية بعد "إذا" الشرطية[٤٢]، ولم يلحظوا مجال التفسير بإنشاء أنماط الجمل التي يريدها سيبويه للمتكلم تحت معيار موسع.

٣ـــــــــ التركيب والاستعمال وهو المنظور الذي نتبناه في بحثنا هذا، إذ الأحكام المتعددة في طول كتاب سيبويه تكشف عن الحكم على عموم الجملة أو التركيب لا الحكم على أحد عناصرها على نحو المشابهة أو علَّة القياس من مقيس ومقيس عليه، وإنْ كان ما يُبَيِّن فيه حكم أحد عناصر الجملة فيوضحه في ضوء نظرية العامل، ومن ثَمّ يعود على عموم الجملة، فهو يواجه استعمالًا لغويًّا، أي يحكم على عموم التركيب بوصفه استعمالًا عند المتكلمين، ومن ثمَّ نلحظ تعدد الأحكام بقدر هذا المفهوم، ومَظانُّ البحث تكشف عن هذا المفهوم.

عوامل ظهور الأحكام النحوية وتعددها

اجتمعت في كتاب سيبويه أحكام كثيرة يُقوَّم بها الاستعمال اللغوي، والذي يبدو أنَّ هناك جملة من العوامل أثْرَتْ كتابه بهذه الأحكام أطَّر فيها تأليفه اللغوي:

١ـــــــــــ الاتجاه الأوَّل للدراسة عند سيبويه، إذ كان الاتجاه دينيًّا، وهذا الاتجاه ـــــــــــ الدراسة الدينية ـــــــــــ أظهر بعض الأحكام في كتابه مثل (الحسن، القبيح، الخبيث) وغيرها، فهي أحكام ذات مجال شرعي المناط فيها إظهار الأدلة المعتمدة للاستنباط الشرعي بدرجة من الأخذ بها عن طريق الفهم الدلالي لنصوص الأدلة، فقد انعكست هذه المرجعية على ثقافة سيبويه اللغوية والعلمية، فظهر حكم القوي والحسن والقبيح والجائز، وهذه النظرة هي نظرة الباحثين والدارسين المحدثين[٤٣].

وساق بعض الباحثين نظرة "كارتر" إلى القول بهذا الاتجاه، وأنَّ سيبويه تعامل مع اللغة على أنَّها سلوك اجتماعي وأنَّه قد استمدَّ هذه الأحكام من كتبهم في علم أصول الفقه ((بدليل أنَّه أطلق فيه أحكامًا أخلاقية أوثقافية، فهو إمَّا "حسن" أو "قبيح" أو " خبيث"إلخ شأنه في ذلك شأن سائر أنواع السلوك الانساني))[٤٤]، لكن السلوك الاجتماعي لا يكشف عن التأثر بعلم الأصول والفقه وهذا التوجه أو الدراسة تُعدُّ تنشئة ثقافية للدارسين و((لأنَّ الثقافة بمثابة الوعاء الذي يحوي العناصر المكوِّنة للمنظومة المرجعية التي ينتمون إليها))[٤٥]، فتعامُل سيبويه مع اللغة على أنَّها سلوك إنساني رأيٌ وجيه، لكن ليس بنظرة التأثر بعلم الأصول والفقه؛ لأنَّ وجود اللغة أسبق رتبة من تأسيس الفقه والأصول، واللافت للنظر أنَّ الأحكام النحوية التي وردت عند مقسميها لا يتطابق منها مع الفقه إلَّا الواجب فالأحكام الفقهية هي "الواجب والحرام والمندوب والمكروه والمباح"[٤٦] أمَّا تقسيم الحكم النحوي فهو على "واجب وحسِن وقبيح وأولى وممنوع وجائز".

وما أجده غير نظرة التأثر بأحكام الفقه والأصول؛ لأنَّ هذه الأحكام متأصلة في مؤلفات اللغة نفسها، وأنّ المؤلفات اللغوية ومنها كتاب سيبويه أسبق رتبة من المؤلفات الأصولية أو الفقهية التي يُعوَّل بها على التأصيل لهذا الاتجاه، وهو مفهوم التأثر النحوي بالأصول والفقه، بل هذه اللغة هي سليقة تداولية مألوفة في عُرْف اللغة تعكس طبيعة لغة المجتمع المتأثر بالطابع الديني لا طبيعة التدوين في علمي الفقه والأصول، فاللغوي وغير اللغوي تكلم بهذه اللغة.

واللافت للنظر أنَّ ابن جني يستبعد أنْ تكون علل النحويين أقرب إلى علل المتفقهين بل هي أقرب إلى علل المتكلمين ((وذلك أنَّهم إنَّما يحيلون على الحسِّ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خِفَّتها على النفس؛ وليس كذلك حيث علل الفقه. وذلك أنَّها إنَّما هي أعلام، وإمارات، لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنَّا، غير بادية الصفحة لنا))[٤٧]، وهذا شاهد آخر يستبعد العلل الفقهية وعدِّ النحوية متأثرة بها، ولاسيَّما أنَّ العِلل تمثل روح القياس.

٢ـــــــــــ التمييز بين لغة الكلام، ولغة الشعر، واللهجات المتعددة، واللغة الشاذَّة، يكشف عن القدرة اللغوية الذاتية والقدرة اللغوية المكتسبة من التنمية القائمة على الأدلة المسوِّغة للاستعمال، ومن بين هذه الأدلة التعليل القائم على تقييم اللغة على نحو الصحة النحوية والدلالية، والمتقصِّي كتاب سيبويه يجد إشارات كثيرة من لغة الكلام ولغة الشعر[٤٨]، فقد يتفاوت الجواز في الشعر والكلام، ومن ذلك قوله ((وقد يجوز في

الشعر وفي ضعْفٍ من الكلام))[٤٩]، فالكلام والشعر لغتان وقد دخلا في دائرة اللغة الواحدة، فالضعيف يوصف يوصف به النثر والشعر من الكلام، ومن ثَمَّ فهو حكمٌ على لغة خاصة وهي لغة الشعر بوصفها لغة أدبية، وحكم على لغة عامة وهي لغة الكلام المتداول، ونلحظ من جانب آخر تفرد الشعر في اللغة دون الكلام، قال سيبويه ((اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام))[٥٠]، فهذا التمييز فصل بين لغتين ولم يتداخلا في الجواز، ولا يمكن أنْ نحلل الجواز الشعري حاجة إلى المحافظة على الوزن فقط وهو ما ذهب إليه السيرافي بقوله عن مخالفة الشعر للكلام أنَّه ((استُجيز فيه لتقويم وزنه، من زيادة ونقصان، وغير ذلك ما لا يُسْتجاز في الكلام مثله))[٥١]، وأحسب أنَّ هذا الجواز الشعري يتعدى الحاجة إلى الوزن؛ لأنَّ الشعر موطن شاهد في اللغة الفصيحة فقد يستدل على صحة الكلام "النثر" بالشعر، وكذا نلحظ كثيرًا من الأبيات الشعرية وُصفتْ في استعمالها بالضرورة الشعرية، وليس لها ارتباط بالحاجة إلى الوزن.

ولا يمكن أن نتجاهل تعبير سيبويه عن استعمال كثير بـــعبارة "سعة الكلام" فهو يكشف عن القدرَة اللغوية لدى المتكلمين من إنشاء أنماط من جملٍ محوَّلة تدخل في إطار اللغة المعيَّنة فتوسع استعمالها، وقد ألفت الدكتور محمد حماسة إلى هذا التحوُّل تحت مفهوم "النحو الكلي" الذي ((يصلح أنْ يصطنع وسيلة للتحليل في أي لغة، ولذلك روعي في مفاهيمه الأساسية أنْ تكون ذات واسعة تستوعب أنحاء مختلفة من لغات متعددة))[٥٢]، فتكشف سعة الكلام عن القدرة اللغوية في إنشاء الأنماط التركيبية بعيدًا عن القالب التركيبي المقيِّد للاستعمال، وهذه الأنماط التركيبية المتعددة سوَّغها التوصيف بالأحكام.

٣- إنَّ الدراسة الأولى للغة هي التدوين بما نطق به المتكلمون من دون وجود المعيارية في إنشاء التراكيب سوى الإفهام القائم بين المتكلمين في الإفادة من اللغة وهو التواصل، فهي خاضعة للمنهج الأول لدراسة اللغة وهو المنهج الوصفي، ومن ثمَّ فإنَّ ذلك يؤدي إلى وجود حوار متعدد في إنشاء أنماط من التراكيب يصعب إحصاؤها تحت قواعد مختصرة، وإنْ خضعت لمفهوم النحو الكلي القائم على دراسة حقيقة اللغة وليس على دراسة لغة خاصة، مثل إخضاع كل لغة إلى جملة أصل وجملة محوَّلة، في قبال ذلك تحتفظ كل لغة بتفاصيلها التي تكمن في لغة التواصل بين المتكلمين.

ولا نغفُل أنَّ المنهج الوصفي يمثل تدوينًا للغة متراكمة استقرت على حال يحدد نوع اللغة في مدة زمنية معيَّنة تمثل موروثًا متجذِّرًا من أصل بعيد تراكمت فيه أنماط من الجمل كلَّها مفهومة عند المتكلمين، فالمنهج الوصفي جامعٌ لمراحل لغوية تنتمي إلى لغة واحدة، لذا نجد ((محاولات أُخرى لأصحاب المنهج الوصفي ـــــــــ المستشرقين والعرب ـــــــــ ينظر إليها من خلال الأخطاء على أنَّها محاولات من اللغة للدخول في مرحلة جديدة، وعلى هذا فإنَّ هذه الأخطاء في نظرهم ـــــــــ ليست سوى ملامح جديدة أو مميزات جديدة))[٥٣]، أي إنَّ الخطأ لا يُطرح بل هو نسبة من التكوين لجملة مفهومة قد يُخطؤها النحو بحسب القاعدة التي قد تكون أجنبية على لغة الاستعمال، فبحسب ما يقوم عليه المنهج الوصفي فإنَّه يوسع أنماط التركيب بإطار الاستعمال الذي ينظر إلى اللغة في خارج نطاق التقعيد مما يفسح المجال لاستعمال لغة حرَّة تنطوي تحت اللغة المعيَّنة، ويحتاج ذلك إلى لغة تستقطب التعدد اللهجي أو اللغات الحرَّة فكانت العربية

الموطن لها، وفي ضوء ذلك يظهر التفاوت في مستوى اللغة، ومن ثمَّ تصدر الأحكام التي توازن هذا التفاوت.

الأحكام النحوية والتعليل

أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا الموضوع أنَّ الحكم النحوي له ارتباط وثيق بالتعليل، ومن ثّمَّ قبول التركيب، فبَعد استقراء الكلام يحكم عليه بنوع من الأحكام عن طريق العلَّة المرافقة له، و((العلَّة أحد أنواع الجامع بَيْن المقيس والمقيس عليه، وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا، وتحقق في المقيس أيضًا فأُلْحِق به فأخذ حكمه))[٥٤]، فالحكم تابع للعلة بنتيجة يحكم بها على الاستعمال، والحكم الذي يكون تابعًا للعلَّة في النتيجة التي يحكم بها على الاستعمال لا نقصد به صورة مجرَّدة لمقيس ومقيس عليه، بل هو رؤية تحليلية لتسويغ الكلام بما هو مناسب فَهْم الكلام الناتج عن طريق الصحة النحوية والدلالية على درجة من القبول، وفي ضوء ذلك يمكن الخروج بنتيجة أنَّ الحكم ((هو خلاصة تفاعل النص والعلَّة وتوظيفها بما يخدم مقاصد الكلام والمخاطب))[٥٥] أي له وجهة تحليلية للتركيب لا العنصر الكلامي وحده برفعة أو نصبه بمعزل عن النص، ويمكن إيضاح ذلك من كلام سيبويه في باب الاشتغال وذِكر الضمير الدال على الجمع عند تقديم الفعل في جملة "ضربوني وضربتُ قومَك" بنصب قومك ((ومثلُ ذلك في الجوازِ ضربَني وضربتُ قومُك والوجهُ أنْ تقولَ ضربوني وضربتُ قومَك فتحملَه على الآخِر، فإنْ قلت ضربَني وضربتُ قومَك، فجائز وهو قبيحٌ أَنْ تَجعل اللفظ كالواحد كما تقول هو أَحسنُ الفِتيانِ وأجملُ هو أَكرمُ بَنِيه وأَنبَلُه، ولا بد من هذا لأنّه لا يَخلو الفعلُ من مضمَرٍ أو مظهَرٍ مرفوعٍ من الأسماء))[٥٦]، الذي يلحظ من كلام سيبويه بما علَّله في الكلام جواز التركيب على نحو توليدي بأكثر من جملة، في ضوء ذِكر الضمير الدال على الجمع وعدمه، على أنَّ غير القبيح يكون على: هو أحسن الفتيان وأجملهم:

١- **ضربوني وضربتُ قومَك**، بنصب قومك وذكر الضمير الفاعل في "ضربوني" وإشغال "قومك" بالفعل الثاني. والحكم فيه أنَّه الوجه من الكلام، وعلَّة الجواز ونصب "قومك" (إذا أَعْمَلْتَ الآخِر فلا بُدَّ في الأوّل من ضمير الفاعلِ لئلاَّ يَخْلُوَ من فاعلٍ))[٥٧]، وذكر الفاعل ضميرًا متصلًا ونصب "قومك" هو الوجه من الكلام عند سيبويه وأورد ابن مالك مجيء الضمير متصلًا لا منفصلًا، عند البصريين ومنْعه عند الكوفيين إلَّا بالانفصال، فتقول: ضربني وضربت قومَك هم، وقال ((وفيه من المخالفة لكلام الجماعة ... فالأوَّل: أنَّك إذا أعملت الثاني، وكان العامل الأوَّل من غير باب ظنَّ، وطلب المعمول منصوبًا،أو مجرورًا فإنَّ الجماعة يوجبون الحذف، ولا يثبتون الضمير إلَّا في الضرورة)) [٥٨]، وأجدُ التعليل في ردِّ كلام سيبويه لا يُبطل ما أجازه سيبويه، فقد جعل حكمة في الضرورة وهو من الجواز أيضًا، ثُمَّ إنَّ سيبويه تعامل مع اللغة على أنَّها واقع استعمالي وليس لغة تقعيد، فنلحظ ابن مالك تقيَّد بلغة التقعيد ورأي الجماعة الذين ساقوا اللغة على أنَّها قواعد محكمة.

٢- **ضربني وضربتُ قومُك**، برفع "قومك". والحكم فيه الجواز.

٣- **ضربني وضربتُ قومَك**، بنصب "قومك". الحكم فيه جائز قبيح؛ لحذف الفاعل في "ضربني" وجعله الشاطبي من القليل القبيح[٥٩].

٤- وفي ضوء التعليل، وذِكر ضمير الفاعل وحذفه، وحمل الكلام على الأوَّل أو الآخر أي في ضوء مفهوم العامل أجاز سيبويه غير هذه الأنماط ومن ذلك ((ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: **ضربتُ وضربوني قومَكَ**، وإنَّما كلامهم: **ضربتُ وضربَني قومُكَ**))[٦٠]، وجعله ابن يعيش الوجه المختار من الكلام[٦١]، ومنه أيضًا ((فإنْ قلت **ضربَني وضربتُهم قَوْمُك**، رفعت لأنَّك شغلت الآخر فأضمرتَ فيه، كأنَّك قلت: **ضربني قومُك وضربتُهم**، على التقديم والتأخير))[٦٢]، وجاز عنده في ضوء الجملة الأخيرة: **ضربوني قومُك وضربتُهم**، بجعل قومك بدلًا من الضمير في ضربوني[٦٣]، وجاز عنده: **ضربوني وضربتُم قومَك**، بصب "قومك" وجعلها بدلًا من الضمير "هم"[٦٤]، وكذا جاز عنده: **ضربتُ وضربَني قومُكَ** ((فلم تجعل في الأوَّل الهاء والميم؛ لأنَّ الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعلُ بغير فاعل))[٦٥]، إذ أمكن أنْ يكون الفعل لازمًا لا متعدِّيًا، فلم يتصل الضمير هم بـــ "ضربتُ" واكتفى بفاعله.

الذي لحظناه في منظور سيبويه تسويغ عَشرُ أنماط من الجمل، انطلق فيها من مفهوم التعليل للُّغةِ المستعملة، فكل هذا الاستعمال جائز على تفاوت في جوازه وعِلَّة ذلك "لأنّه لا يَخلو الفعلُ من مضمَرٍ أو مظهَرٍ مرفوعٍ من الأسماء" ، ومع علة الجواز فالجملة الأولى الوجه من الكلام، والثانية جائزة، والثالثة قبيحة، وكذا جواز ما ذكرناه جميعًا يتفاوت الحكم بحسب العلة المذكورة، فجواز الكلام جميعه يكشف عن الكفاءة اللغوية عند المتكلمين في توليد جمل متعددة قوامها الصحة النحوية والدلالية؛ لأنَّ ذكر الضمير الفاعل يدل على من قام بالفعل وهو ما لا يُستغنى عنه في الكلام وهو علَّة الجواز في هذه التراكيب، وما لا يُستغنى عنه يكشف عن محتوى النظرية التوليدية وهو الجملة الأصل، وهو فيما مرَّ الفعل الذي يُبنى عليه الكلام، والفاعل الذي لا غِنى للفعل من دونه، والتوليد المشار إليه وُصِفَ بأكثر من حكم ليُسوَّغ به تعدد الجمل.

وما يُرافق الأحكام من تعليل عند سيبويه لا يقف على الجانب التجريدي بمعزل عن سياق الكلام والظروف المحيطة؛ لأنَّ الوقوف على هذا الجانب يقيِّد التحليل أو التعليل في دائرة ضيقة؛ وذلك ((عندما يقصر اللغوي اهتماماته البحثية على بنية اللغة، وأنظمتها دون أنْ يتطرق إلى الأبعاد النفسية أو الاجتماعية أو العرقية أو الأدبية فإنَّه يبحث في اللسانيات المضيَّقة. أمَّا إذا اختلط البحث ببعض الأبعاد، والجوانب السابقة فسيندرج في اللسانيات الموسعة))[٦٦]، ما يقصده النص من الجوانب السابقة علم الدلالة وعلم التخاطب[٦٧]، ومما نجده من التعليل الذي يُراعى فيه التخاطب التداولي بَيْن المتكلمين قول سيبويه ((وزعم الخليل رحمه الله أنَّ رجلاً لو قال أَتميمىٌّ يريد أنتَ ويُضمِرها لأَصاب، وإنَّما كان النصبُ هاهنا الوجهَ، لأنَّه موضعٌ يكون الاسمُ فيه معاقِباً للّفظِ بالفعل فاختير فيه كما يختار في ما مضى من المصادر التي في غير الأسماءِ، والرفُع جيّدٌ لأنَّه المحدَّثُ عنه والمستفهَمُ))[٦٨]، الاسم المستفهم عنه ليس بمصدر، وفيه الحكم على نوعين (وجه، وجيد) فالنصب وجه الكلام وعلَّته تجريدية؛ لأنّه مقيس على المصادر التي ليست بأسماء نحو ((أَقِياماً يا فلانُ والناسُ قعودٌ وأَجُلوساً والناسُ يعدُون))[٦٩]، فالقيام والجلوس مصادر قيست عليها "تميميّ وقيسيّ" فالوجه فيها النصب (أتميميًّا) أي أتقصد أو تريد أو تعني أو تتحوَّل تميميًّا، لكنَّ علَّة الرفع ترجع إلى بنية سطحية بتقدير الركن الأول من الكلام الذي يُبنى عليه غيره بأنْ يكون المبتدأ ضميرًا مستترًا، فيكون

الكلام على "أأنت تميميٌّ" وهو جانب تجريدي في الكلام أيضًا، فيقع من ضمن اللسانيات المضيقة، أمَّا العلَّة التي تندرج من ضمن اللسانيات الموسعة فتتمثل في المراعاة التداولية في جواز الرفع من جهة ثانية وحكم فيها على الكلام بأنَّه جيِّد؛ وذلك "لأنَّه المحدَّثُ عنه والمستفهَمُ" وهو مجال التخاطب الذي يُغني عن ذِكر المحذوف الرافع للاسم، وقد تحوَّل البناء فيه من التقدير الفعلي إلى الاسمي، ولكنَّ النصب والرفع جائزان:

١- أ **تميميًّا**، بالنصب وهو وجه الكلام، والتقدير على فعل محذوف.

٢- أ **تميميٌّ**، بالرفع وهو كلام جيد للتقدير الاسمي تارة، وأُخرى للأبعاد التداولية في مراعاة التخاطب بين المتكلمين وعلم المخاطب بمقاصد الكلام.

وفي ضوء ما تقدَّم أمْكن القول أنَّ الحكم النحوي الذي ننوي دراسته هو الحكم الذي لا ينطبق على الحكم المرافق للعلَّة النحوية فقط، بل المرافق للتحليل النحوي، وأمكن أنْ نحدَّد نوعين من الحكم النحوي:

١- الحكم المرافق للعلَّة أو الأركان الأربعة، ونطلق عليه (الحكم النحوي المعلَّل)، ويدخل في ذلك (الواجب، والممتنع)

٢- الحكم المرافق لتحليل الكلام وهو تحليل نحوي، ونطلق عليه (الحكم النحوي الوصفي) وتسميته بالوصف لِما يُظهر ((أنَّ سيبويه ركَنَ إلى الوصف في تعريفه المصطلح النحوي عندما يكون المصطلح مما يصعب أنْ يُقنَّن له، أو يعتذر أنْ توضع معايير ثابتة تضبطه))[٧٠]، والأمر نفسه سارٍ على تعريف الحكم النحوي، فهو عند سيبويه يخضع إلى الجانب الوصفي، لذا تعدَّدت الأحكام بحسب تنوُّع الاستعمال الذي كان أسبق عهدًا من القاعدة النحوية التي أرادت تقنين الاستعمال، فوجد سيبويه الاستعمال يحقق غرضه الإفهامي وإنْ عارض القاعدة، لذا نعتهُ سيبويه بأحكام وصفية متعددة ليناسب الوصف الغرض الذي تحققه اللغة، ويدخل في هذا النوع من الحكم "الحسن والقبيح" وغيرها من الأحكام.

وللقول بتسمية الحكم "بالحكم النحوي الوصفي،" ننقل ما ذكرته الدكتورة خديجة الحديثي "رحمها الله" ليكون كلامها استئناسًا علميًّا بما ألفتت إليه بقولها((أمَّا الوصف الثالث الذي ذكره السيوطي وهو "الحسن" فقد استعمله سيبويه كثيرًا في الكتاب وعبَّر عنه بعبارات نفهم منها جميعًا الجواز مع الحسن أو مع التفصيل على وجه أو أسلوب آخر أقل منها حسنًا، فيقول فيه:" جائز وهو الوجه، "جائز وهو القياس" ... إلى آخر ما هنالك من عبارات يفهم منها إمَّا مجرد وصف الأُسلوب بأنَّه حسن أو بأنَّه أحسن من غيره وأولى من ومفضلٌ عليه، وربَّما جَمَع المتأخرون كل هذه الأوصاف ووضعوها تحت ما وصف بـــ "الحسن" لأنَّها جميعها تشعر باستحسان وجه على غيره، وصف بأنَّه قبيح أو ضعيف أو قليل أو رديء أو نحوها من الأوصاف التي جعلها المتأخرون نوعًا واحدًا أطلقوا عليه "القبيح" ليقابلوا به "الحسن"))[٧١]، ويبدو في ضوء ذلك أنَّ الوصف لا يعدو أنْ يكون تقييمًا لدرجة الكلام لا الحكم عليه بالردِّ، فهو تسويغٌ للاستعمال بدرجات متفاوتة تنحو بقبول الكلام، وبذلك فالكلام الموصوف بما ذكرناه آنفًا من أوصاف مقبولٌ دلاليًّا، وإنْ خالف القاعدة فلا يردُّ قبوله كقبول الشاذِ من الكلام الذي هو ((ما خالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية مسموعة أو مروية، ففارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره))[٧٢]، وهو بذلك لا يتفق والقاعدة

التي يسير عليها استعمال الكلام في كثير منه، فكيف بما وصف به الاستعمال فهو مرحلة ما بعد قبوله فتتسع دائرة الاستعمال به.

قد يرتبط التعليل بالجانب الدلالي من مقصد المتكلم، فتكون العلامة الإعرابية دليلًا على ما يقصده المتكلم، فيحكم على الكلام بالحسن والقبح في ضوء مقصد المتكلم، أي بما يرتبط بعلَّة المعنى، وفي بيان ذلك ذكر سيبويه موازنة بين تركيبين بقوله ((وتقول: إنَّما سرتُ حتَّى أدخُلَها، إذا محتقرًا لسيرك الذي أدَّى إلى الدخول، ويقبح إنَّما سرت حتَّى أدخلُها، لأنَّه في هذا اللفظ دليل على انقطاع السَّير كما يكون في النصب))[٧٣]، حَكَم سيبويه بالحُسن والقبح على التركيب بما يقصده المتكلم، فإذا جعلت "حتَّى" غاية وأردَّت أنْ تُحقِّر سيرك نصبت الفعل، فالحصر بـــ"إنمَّا" دلَّ على التحقير، فإذا دلَّ الكلام على التحقير فلا يمكن أنْ تجعل سيرك دالًا على الدخول فلا ترفع الفعل بل تنصبه؛ لأنَّ الرفع يدلُّ على الدخول والنصب يدلُّ على "إلى أنْ أدخلها"، لكنَّ التعبيرين جائزان فأحدهما حَسِن والآخر قبيح دلَّ على جوازهما قصد المتكلم، لذا قال سيبويه في موضع من كتابه ((وتقول: إنَّما سرتُ حتَّى أدخلُها، وحتَّى أدخلَها، أنْ جعلتَ الدخول غاية))[٧٤]، فغاية الرفع اتصال السير والدخول فَقَبُح مع التحقير، وغاية النصب عدم الاتصال فحسُن مع التحقير.

في ضوء ما تقدم تفتح الأحكام الوصفية آفاقًا توليدية في الاستعمال تتوافق والكفاءة اللغوية لدى المتكلمين وإنْ تفاوتت هذه الاستعمالات في قبولها لما تحققه من غرض اللغة في ظل أنظمتها، لذا عدَّها تشومسكي وصفًا للغة، إذ عرَّف هذه القواعد بأنَّها ((نظام من القوانين التي تعطي بشكل واضح ومحدد أوصافًا بنيوية ... فإنَّ القواعد التوليدية تحاول تعيين ما يعرفه المتكلم وليس ما يقوله من معرفته تلك وأنَّ القواعد التوليدية ليست إنموذجًا للمتكلم أو السامع، وإنَّما هي تحاول أن تصف بأكثر الطرائق حيادية، المعرفة اللغوية التي تكون الأساس للاستخدام العقلي للغة من قبل المتكلم والسامع))[٧٥]، هذه الأوصاف البنيوية هي التي تولّد التعدُّد في أنماط الجمل بما يعرفه المتكلم من لغته التي يتعامل بها، لكن تُولِّد عبارة تشومسكي "تحاول تعيين ما يعرفه المتكلم وليس ما يقوله من معرفته" تصوُّرًا يَحُدُّ من إمكانية الأداء والكفاءة، لكنَّ ذلك يكون في غياب التوصيف للاستعمال الذي يقع من ضمن قوانين اللغة عند الاستعمال العقلي لها، فـــ ((القواعد التوليدية هي نظام من القوانين تتعهد وصف تركيب جمل لغة بطريقة غاية الوضوح))[٧٦]، فيقترب هذا الوصف من مفهوم الجملة الأصل وتمييزها عن المحوَّلة، أما إذا ذهبنا صوب الكفاءة والقدرة اللغوية نجد مفهوم النظرية التوليدية يتسع ولا يتقيَّد بما ذكره تشومسكي من عبارته أنَّ القواعد التوليدية "تحاول تعيين ما يعرفه المتكلم وليس ما يقوله من معرفته" لأنَّ الكفاءة وإنْ ارتبطت بمعرفة المتكلم لقواعد اللغة لكن ارتباط الكفاءة بالجانب الوصفي أكثر اتساعًا، لذا فإنَّ الانطلاق في معرفة اللغة ودراستها ((إنَّما يكون منها أي من القدرة اللغوية بمعرفة النظام اللغوي الذي هو الكتلة الكبرى التي يتضمنها الحادث نفسه عند كل من المتكلم والسامع. ومن ثمَّ كان التركيز على الكفاية لأنَّها تسبق الأداء وجودًا وهي المسؤولة عن توليده أيضًا، فالأداء يفترض سلفًا وجود القدرة في حين لا تفترض القدرة سلفًا وجود الأداء ليكون هذا الأخير "الأداء" تابعًا للقدرة لا متبوعًا))[٧٧]، وأحسب أنَّ الكفاءة ترتبط بالجانب الوصفي أكثر منه بالقواعدي فمعرفة المتكلم للغته لا يكون بالقواعد بل بالسليقة اللغوية التي تستبطن القواعد

الكلية، ومن ثمَّ يعرف المتكلم بعض القواعد التي تعينه في المحافظة على السليقة التي تُعَدُّ المصدر الأوَّل الذي تتكأ علية القواعد التوليدية، فيقع التعليل أحد مسائل تسويغ الكلام اعتمادًا على القواعد، الذي يكون منه الواجب من الكلام، ومن جانب آخر على الوصف الذي يخرج منه الجائز والقليل والنادر والحسن والجيد وغير ذلك من أقسام الحكم على الكلام.

المبحث الأول

الأحكام المتقابلة

وردت بعض الأحكام النحوية تقع صوب التقابل فيخرج الحكم على نحو الضِّد من الحكم الآخر كالجيد والرديء والحسن والقبيح وغير هذه الأحكام، والذي يلحظ من هذا التقابل أنَّه لا يلغي أحدهما ويثبت الآخر، بل يضعهما في درجة التفاوت دون رفض أحدهما مما يكوِّن تقليبات تركيبية متعددة يحكم عليها بالقبول فيُوسِّع الاستعمال بطريق توليدي للجمل، وسعينا إلى تدوين هذه الأحكام تحت عنوان التقابل لسعته في استقطاب المتضاد من الأحكام وإظهار توليدي للجملة الواحدة تتوارد عليه هذه الأحكام، وليس بالضرورة أن تجتمع هذه الأحكام في التركيب الواحد، ونورد هذه الأحكام وتطبيقاتها لتتضح لنا هذه المسألة.

اولًا: الجيد والرديء

يؤطر هذا التوصيف من الأحكام وجود لغة على درجة من القبول ولا يوحي بشيء من الرفض؛ إلَّا أنْ يكون قليل الاستعمال ـــــــ أي الرديء ـــــــ لميل العربي إلى الفصيح من الكلام والجيد منه، فالرديء لا يمكن أنْ يكون مرفوضًا إلَّا أنَّه يوجَّه بما يناسب القياس على كلام آخر أو بما يناسب مفهوم العامل، ومنه((وتقولُ: مررتُ بعبدِاللهِ خيرٌ منْهُ أبُوهُ، ... ومن أجرى هذا على الأول فإنَّه ينبغي له أنْ ينصبه في المعرفة، فيقول: مررتُ بعبدِاللهِ خيرًا منهُ أبُوهُ، وهي لغة رديئة، وليست بمنزلة العمل، نحو: ضاربٌ وملازمٌ وما ضارعه، نحو: حسنُ الوجهِ))[٧٨]، ما أفاده سيبويه من الرديء هو جواز الاستعمال من جَعْل "خير" وهو فعل تفضيل تارة منصوبًا، وتارة أخرى مرفوعًا، والنصب فيها رديء في المثال المذكور آنفًا، وسبب ذلك أنَّ "خَيْرًا" لا تعمل عمل اسم الفاعل والصفة المشبَّه، على أنَّها في الرفع تقع خبرًا للمبتدأ، أمَّا على النصب فهي صفة، فما دامت تشغلُ موقعًا فلا يمكن ردَّها لكنَّ الاستعمال في ضوئها وُصِف بالرديء، ومن ثمَّ اتسع استعمال هذه الصيغة على الخط الذي استعملت فيه صيغة الفاعل التي أشرنا إليها آنفًا، وما علّله سيبويه في ضوء تحليل النَّص التركيبي وليس في ضوء مفهوم القياس بالمشابهة لعنصر تركيبي آخر يأخذ موقعة من الجملة أو تظهر حركته الإعرابية، لعلَّة ما فـ " خير" أنَّها ليست بمنزلة "ضارب وملازم" في العمل.

ويكشف هذا التغيير الشكلي فيما ذكره سيبويه عن التغيير في العملية الإعرابية، ومن ثمَّ يكشف عن الكفاءة أو الأداء اللغوي بمجال متسع، وتتضح هذه الرؤية عند تشومسكي بهذا المفهوم؛ وذلك لأنَّ اللغة ((نظام قوانين يمكن أن يعاد استعمالها باستمرار للحصول على عدد غير محدود من البنى))[٧٩]، فلم يقف

استعمال "خير" على الرفع؛ لأنَّ نظام اللغة يكشف عن موقع الكلمة في ضوء البنية العميقة للجملة التي تجعل من العامل متكأً في كشف إعادة الاستعمال بعددٍ من البنى في ضوء قوانين اللغة.

وفي ضوء ذلك نلحظ جملًا مولَّدة تفاوتت في درجة قبولها بأوصاف من الحكم، وهي على النحو الآتي:

ـــــــــــ **مررتُ برجلٍ خيرٌ منه أبُوهُ**، وهو الجائز المستعمل في الكلام.

ـــــــ **مررت برجلٍ خيرًا منه أبُوهُ**، وهي لغة رديئة. فنصب خيرًا على الحال ولم يجعله صفة.

ـــــــ قال سيبويه ((ولو قلت: **مررت بخيرٍ منه أبُوه**، كان قبيحًا))[٨٠]، وهذه إحدى الجمل المولِّدة التي تقع على طول واحد من شكل الجملة الجائزة مع تفاوت في قبولها.

أمَّا الجيد من الكلام فلا يمنع ما يقع في قباله من الكلام غير الجيد وإنْ كان ظاهره غير جائز، فقد نفى سيبويه مجيء النكرة من الصفة المشبَّه على أكثر من وجه في "باب الصفة المشبَّهة بالفاعل في ما عَمِلتْ فيه" لكنَّه يَصِف بعض استعمالاتها بالعربي الجيد، ومن ذلك قوله ((واعلم أنَّه ليس في العربية مضافٌ يَدخل عليه الألفُ واللام غيرُ المضاف إلى معرفة في هذا الباب وذلك قولك هذا الحَسَنُ الوجهِ أدخلوا الألفَ واللام على حسنِ الوجهِ؛ لأنَّه مضافٌ إلى معرفة لا يكون بها معرفةً أبداً، فاحتاجَ إلى ذلك حيث مُنعَ ما يكون في مثله البتَّةَ ولا يُجاوَزُ به معنى التنوين، فأمَّا النكرة فلا يكون فيها إلاّ الحَسَنُ وجهاً تكون الألفُ واللام بدلاً من التنوين))[٨١] إنَّ الصفة المشبَّهة "حسن" لا تعمل عمل اسم الفاعل فتقوَ قوته مثلما هو يعمل عمل الفعل، فإذا قلت هذا ضاربُ الرجلِ، وهذا حسنُ الوجه، فالرجل والوجه مضافان، لكنَّ الضرب وقع على الرجل، والحسن لا يقع على الوجه؛ لأنَّ الوجه هو حسنٌ، وإلى ذلك إشارة سيبويه بقوله ((إلاَّ أنَّ الحُسن في المعنى للوجه والضَّربُ ههنا للأوَّل))[٨٢]، فالمضاف لا يعمل في المضاف إليه لكنَّه في المعنى عامل فهو عامل بالتبعية، وهذا ما لا يتحقق في الصفة المشبهة فلا تعمل في الوجه؛ لأنَّ الحُسن صفة للوجه، وقد سمَّى بعضهم التعدد في أنماط الجمل الحاصلة من المضاف المعرفة والمضاف النكرة بالصراع التركيبي وإنَّه ((يجوز أنْ نقول في المعرفة هذا الحسنُ الوجه، وهذا حسنُ الوجه، ولا تقدِّم لام التعريف أي دلالة، فهو على هذا نوع من الصراع التركيبي الذي يبدو أنَّ نمط حسنُ الوجه قد تقدَّم فيه من ناحية تداولية، وأمَّا إذا كان تركيب الإضافة قائمًا على النكرة، فإنَّ سيبويه لم يذكر حدوث صراع استعمالي فيه، فلا يقال إلَّا "الحسن وجهًا"))[٨٣] وأحسب أنَّ هذا الكلام إنْ وجَّه كلام سيبويه فهو من جانب لساني بالمفهوم التداولي، لكنَّه قصُر في الوصول إلى غاية البحث اللساني فيما أورده سيبويه من **جانبين:الأوَّل** إنَّ نص سيبويه يُنظر إليه من الجانب التوليدي التحويلي لا التداولي، **والثاني** فإنَّ سيبويه قد أورد صراعًا تركيبيًا أو استعماليًّا متعدِّدًا في تسويغ جملٍ متعدِّدة ولم يقصد في قصر تركيب الإضافة القائم على النكرة على " الحَسنُ وجْهًا" فهو أحد الأنماط إذا نوَّن المضاف لأنَّ التنوين يتم به المعنى، وإنَّما يُكتشف من نصِّه أنماط جملٍ متعددة في ضوء إضافة الاسم المعرَّف وكذا وقوع الصفة المشبَّه منوَّنة، فتتعدد أنماط الجمل بتعدُّد أحكامها، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

ـــــــــــ **هذا حسنُ الوجهِ**، فوقعت الصفة المشبَّه مضافة إلى الوجه، ((والإضافةُ فيه أحسنُ وأكثر لأنَّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه))[٨٤]، فالعمل بالتبعية؛ لأنَّ الاسم المعرَّف مضاف إليه.

ـــــــــ **هذا حسنٌ وجهُهُ**، فتنكير الوجه جاء على المعنى الذي يدل عليه تعريفها، فنوِّن الحسن وأُلحقت الهاء بالوجه، وجرِّد من الألف واللام وأوضح سيبويه ذلك بقوله ((واعلم أنّ كينونة الألف واللام في الاسم الآخِرِ أكثرُ وأحسنُ من أنْ لا تكون فيه الألفُ واللام؛ لأنَّ الأوَّل في الألف واللام وفي غيرِهما ههنا على حالةٍ واحدةٍ وليس كالفاعل فكان إدخالُهما أَحسنَ وأَكثرَ كما كان تركُ التنوين أكثرَ وكان الألفُ واللام أَولَى؛ لأنَّ معناه حَسَنٌ وجهُه))[٨٥]، فجاءت النكرة مجرَّدة من الألف واللام، لكنَّ دخولها أكثر وأحسن، وهذا لا يمنع من تجردها على النحو الذي ذكرناه.

ـــــــــ **هذا حسنُ وجهِهِ**، حكم على هذا الاستعمال بالرديء ((وقد جاء في الشعر حسنةُ وَجْهِها شَبّهوه بحسنةِ الوجهِ وذلك رديءٌ))[٨٦]، لكنَّ ذلك لا يمنع من استعماله وإنْ جاء رديئًا، والشعر شاهد على الاستعمال ولم يوصف بالضرورة؛ لأنَّ الضرورة تجعله يخصُ الشعر دون النثر، لذا وجَّه السيرافي هذا الاستعمال من جانب الاستعمال الحسن لا ردَّه بقوله ((فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي في الوجه؛ لأنَّ الأصل كان: زيدٌ حسنٌ وجهُهُ، والهاء تعود إلى زيد))[٨٧]، فقد دار توجيههُ في فلك عود الضمير دون أنْ يُوجِد ما يرفض هذا الاستعمال، وأحسب أنَّ إرجاع الاستعمال إلى الأصل يكشف عن البنية العميقة للجملة، أمَّا ما آلت إليه الأحكام من تعدد الاستعمال فهو جملة محوَّلة عن أصل، ومن ثمَّ فهي سائغة في القبول، لكنَّها وُصفت بالرديئة لوجود البديل الذي يؤدي معنى الجملة من دون وجود ما يُعترض عليه.

ـــــــــ **هذا الحسنُ وجهًا**، وقوع المضاف إليه نكرة ((فلا يكون فيها إلاّ الحَسَنُ وجهاً، تكون الألفُ واللام بدلاً من التنوين))[٨٨]. فالجملة تامَّة المعنى؛ لأنَّ التنوين يدُلُ على تمام المعنى. فقطعت به الإضافة

ـــــــــ **هذا الحسنُ الوجهَ**، وقد عملت الصفة، و ((أُدخلت الألفُ واللام في الحسن ثم أعملته كما قال الضاربُ زيدًا، وعلى هذا الوجه تقول هو الحسنُ الوجهَ وهي عربيّة جيّدة))[٨٩]، وقد وُصف الاستعمال بالعربي الجيد في ضوء العمل الذي يسوِّغ النصب للوجه؛ والحسن وإنْ لم يقع على الوجه، لكنَّه بمنزلة العامل مثل اسم الفاعل.

ـــــــــ **هذا الحسنُ الوجهِ**، وهذا الاستعمال في ضوء ما ذُكِر أحسن وأكثر في الاستعمال.

ـــــــــ **هذا حسنُ وجهٍ**، وهذا الاستعمال استوقفه سيبويه في ضوء الدلالة التي لا تتحقق من الإضافة، ولكن جوَّز المنوَّن نصبًا.

يَرِدُ لفظ الجيد عند سيبويه في أغلبه على (عربي جيد كثير أو التوصيف بالعربي الجيد وحكم آخر)[٩٠] مما يدلَّ على ارتباطه باللهجة أو لغة قوم، فهو بذلك يرتبط بمقوِّمات الكلام المَقيس عليه من الكثرة والفصاحة؛ لأنَّ الجيد من الكلام يدلُّ على الفصاحة التي يقاس عليها، مما ينتج توليد أنماطٍ من الجمل تقوم على تفاوت عن طريق توصيفها بالأحكام، ولكن تقع هذه الأنماط على خط من القبول دون ردِّه.

وقد نلحظ المراعاة الدلالية في اختيار الجيد من الكلام وتسويغ تعدُّد الاستعمال لما حُكم به، بما يتلاءم تفسيره الدلالي والصياغة التركيبية قال سيبويه ((وأمَّا قولك: أُدخل فُوهُ الحجرَ، فهذا جرى على سَعة الكلام، [والجيد أُدخل فاه الحجرُ]، كما قال، أدخلتُ في رأسي القَلَنْسُوة، [والجيد أدخلت في القَلَنْسُوةِ رأسي]))[٩١]،

فالحكم بالجيد وسَّع الاستعمال وجعل تعدد أنماط الجمل فيه جائزًا ولم يردَّه سيبويه؛ لأنَّه عالج بتفسيره اللبس الدلالي عن طريقين: **الأوَّل**، سَعة الكلام وهو نوع من الرخصة المشار إليها في الحكم النحوي؛ وذلك لأنَّ معنى الإدخال الوارد في النص المذكور آنفًا يَفهمُ منه المتكلمين أنَّ الرأس ليس هو الوعاء للقَلنسوة، بل القلنسوة هي التي تصلح أنْ تكون وعاءً؛ لأنَّ مدار الحكم بالجيد بما تُمليه "في" من معنى الوعاء ((فهي للوعاء تقول هو في الجراب وفي الكِيس))[٩٢]، فلا يلتبس عند المتداولين في سعة كلامهم أنْ يدخل الفاه في الحجر، فسوَّغ التداول التركيب الأول، أمَّا "أُدخل فاه الحجرُ، و أدخلت في القلنسوة رأسي" فسوّغهما الحكم، فالجمل المستعملة وُصِفتْ بأحكام سوِّغتْ استعمالها، وفي ضوء ذلك ينتج عدد من أنماط الجمل المحوَّلة:

ـــــــــــ **أُدخل فوهُ الحجرَ**، هذا الاستعمال هو الجيد من الكلام، وهو مرتبط بالجانب الدلالي والنحوي، فالفم لا يدخل في الحجر فلا يكون هو الفاعل.

ـــــــــــ **أدخل فاه الحجرُ**، ليس بجيد من الكلام ، لكن تعارف المتكلمين سوَّغه؛ لأنَّ المعنى معلوم عندهم، قُدم الفاه أو أُخِر، وكذا إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا، فهو مما يمتنع فيه اللبس.

ـــــــــــ **أدخلتُ في القلنسوةِ رأسي**، هذا الاستعمال هو الجيد من الكلام، الاستعمال على حقيقته لكون "في" للوعاء وقد جاءت مع الظرف الذي يكتسب ظرفيته من "في" فيكون ظرفًا للوعاء.

ـــــــــــ **أدخلتُ في رأسي القلنسوةَ**، ليس بالجيد من الكلام؛ لأنَّ "في" للوعاء ولو لم تذكر "في" لكان الاستعمال على "أدخلت رأسي القلنسوة" لوقوع الرأس مفعولًا فَيفَهْمُ الكلام من دون اللبس أو مناسبة "في" للوعاء.

ولولا فهم الكلام بين المتداولين وسعته، لما جاز الاستعمال الأول ـــــــــــ وإنْ صحَّ نحويًّا ـــــــــــ لما يرتبط به من القبول الدلالي المساير للصحة النحوية وهو المفهوم نفسه في النظرية التوليدية، والمفهوم نفسه نجده عند سيبويه عندما حكم على جملة "حملت الجبل" بالكذب المحال لعدم قبول الدلالة وإن صحَّت الجملة نحويًّا، فجُعلتْ بعض الاستعمالات مرفوضة دلاليًّا عند عرضها على النظرية التوليدية التحويلية[٩٣].

لكن للطابع التحليلي عند سيبويه سمة علمية لا تملكها هذه النظرية، فالمفهوم التداولي قد يُوجد عرقلة في سير النحو الكلي الذي تتبناه هذه النظرية؛ فإنَّ ظاهر الاستعمالات المذكورة آنفًا وغيرها من الاستعمالات تُعدُّ بعضها غير مقبولة دلاليًّا، لذا كان أهم ما يُشار إليه في دراسة النحو التوليدي هو ((الاعتقاد بأنَّ النحو إذا كان كُفأً أنْ يزودنا بقاعدة تفسِّر لنا: كيف تُستعمل الجُمل؟ وكيف تُفهم؟ ويتطلع التحويليُّون إلى أنْ يقدِّموا صياغة للعمليات التي تمَّتْ خلال التكلُّم والاستعمال بوصفها حقائق آنية))[٩٤] لكنَّهم لا يستطيعون جعلها آنيَّة؛ لأنَّها حقائق لغوية فرضتْ واقعها التفاهمي بسمة اتفاقية بين المتكلمين، وإذا كانت بعض مسائل التفسير للغة عند استعمالها آنيَّة، فقد وظَّف سيبويه هذه الآنية في قبول الاستعمال من جانب، ومن جانب آخر وظَّفَها في ضوء زمن التكلم ليوازي به الجيد من الكلام أي إيجاد مستوى من الكلام له درجته التي يتصف بها فيُحكم عليه بها، ومن ثمَّ يجعلها على مستوى واحد من الدلالة على ما لحظناه في الأمثلة آنفًا.

فحكم الجيد على الكلام يصحح الاستعمال ويُبَيِّن أفضله في قبول الدلالة من دون لبس أو حاجة إلى الفهم التداولي، وقد فصَلَ سيبويه القول الجيِّد الذي حكم به على الاستعمال وسعة الكلام عن مفهوم العامل، وتُعدُّ نظرية العامل ((من أهم مرتكزات التفسير في نظرية النحو الكلي وهي تنطلق من منطلقين: الأوَّل ضرورة وجود أثر للعامل في الجملة، والثاني ضرورة فصل المعاني الملبسة، بتحديد مجال تَحَكُّم كل عامل))[٩٥].

رافق الجيد من الكلام عناصر التحوُّل في الكلام، قال سيبويه ((... وجميعُ ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيّد كثير فمن ذلك قوله عزّ وجلّ "ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أحَدٌ" وأهل الجَفَاء من العرب يقولون "ولم يكنْ كُفُواً لهُ أَحدٌ " كأنَّهم أخّروها حيث كان تغيرَ مستقَرَّة))[٩٦] فالتقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عناصر محوَّلة في الجملة وتحوُّلها ليس على قاعدة نحوية متقنة بل هو استعمال أهل الجفاء ممن خالف عُرفَ اللغة، لكن عندما ارتبطت صياغة الجملة بما يعنون من التقديم والتأخير بأنَّها غير مستقرَّة، الاستقرار الذي يقصد به تقديم الجار والمجرور على المبتدأ عندما يحمل الظرف معنى الاستقرار للمبتدأ نحو "فيها عبدالله"[٩٧]، فالتمس سيبويه لأهل الجفاء ما يسوِّغ لهم تقديم "كُفُوًا" على الجار والمجرور لعِلَّة الاستقرار التي ذكرها في قصدهم، فجاز جعل الجار والمجرور خبرًا، ولسنا بصدد الخلاف في المسألة بقدر جوازها على ما يحكم عليها وقبول الأنماط المحوَّلة من الجمل، فقد حكم مكي بن أبي طالب وقوع الجار والمجرور خبرًا بالقبح ونسبه إلى سيبويه عند تقدُّمه[٩٨]، وأعرب العُكبري الجار والمجرور حالًا على تقدير: "ولم يكن كفوًا أحدٌ له" أو بجعل "كفوًا" حالًا على تقدير: " ولم يكن له أحدٌ كفوًا[٩٩]، فهذان نمطان آخران من الجمل وُجِّه بهما التحوُّل في الجملة ولم يرفضان للصحة النحوية، ففي ضوء الإعراب والدلالة أصبح الاستعمال على أربعة أنماط:

- ولم يكنْ له كفُوًا أحدٌ، فالاستعمال عربيٌّ جيد.
- ولم يكنْ كُفُواً لهُ أَحدٌ، وُصِف بالقبيح من الاستعمال.
- ولم يكن له أحدٌ كفوًا، بحسب الصحة النحوية على أنَّ، بإعراب "له" حالًا.

ولم يكن كفوًا أحدٌ له، الصحة النحوية على أنَّ، بإعراب "كُفُوًا" حالًا.

ومن مواضع الجيد ما خالف القياس لما يقصد به العناية والاهتمام ((وإن قدمتَ الاسمَ فهو عربيٌّ جيّد كما كان ذلك عربيّا جيّدا، وذلك قولك زيداً ضربتُ والاهتمامُ والعناية هنا في التقديم والتأخير سَواءٌ مثلُه في ضَرَب زيدٌ عمرًا وضَرَبَ عمرًا زيدٌ، فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربتُه فلزمتُه الهاء))[١٠٠] حُكم بناء الفعل على الاسم عند سيبويه الرفع في الاسم فتقول "زيدٌ ضربته" فتقع الجملة الفعلية خبرًا، أمَّا إذا أُريد بناء الاسم على الفعل جعلته مفعولًا به شرط عود الضمير على الاسم فتقول "زيدًا ضربته" وهو القياس بل العربي الجيد ((إلاّ أنك إن شئت نصبتَه كما ننصب زيداً ضربتُه فهو عربيٌّ جَيّدٌ وأمرهُ هاهنا على قولك زيدٌ ضربتهُ))[١٠١]، لكنَّ سيبويه سوَّغ الاستعمال من غير عود الضمير، فتقول "زيدًا ضربتُ" والعلة في ذلك ليس القياس بل الاهتمام والعناية التي أرادها المتكلمين ليجعل من أنماط اللغة المحوَّلة جائزة في ضوء الاهتمام والعناية، فأصبح العربي الجيد على نوعين من التحليل:

ـــــ **زيدًا ضربته**، عربي جيد في ضوء القياس بعود الضمير على الاسم.

ـــــ **زيدًا ضربت**، عربي جيد لا للقياس بعود الضمير الذي يلزم الفعل ليعود على الاسم المنصوب، بل للعناية والاهتمام.

والنمط الثاني لم يعهد عند النحويين الإشارة به إلى سيبويه من جعل الاسم المتقدم على الفعل منصوبًا من دون عود الضمير وأنّه منصوبٌ بالفعل المتأخر إذ الأصل في الجملة "ضربتُ زيدًا"، والقياس "زيدًا ضربتُه".

ثانيًا: الحَسِن والقبيح

القبح ضدَّ الحُسن، لكن الحكم القبيح لا يكشف عن رفض الاستعمال وردِّه؛ لأنَّ القبيح درجة من الحكم يُوسمُ به الاستعمال الأصل إلى درجة عدم الجواز أو الامتناع من استعماله، قال سيبويه ((ويحملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنَّه مستقيم ليس فيه نقص))[١٠٢]، وهذا النص قاعدة أرساها سيبويه ليقابل الكلام القبيح بنوع من التحليل فيُسوِّغه، فالتقييم للقبيح هو الاستقامة؛ لأنَّه ليس فيه نقص، إذ المستقيم من الكلام "كذب وقبيح"[١٠٣]، والمستقيم القبيح من أقسام الكلام الخمسة التي لا يخلو أي كلام إلَّا أنْ يوصف بواحد منها، حيث تقوم هذه الأقسام على مفهوم دلالي ونحوي لقبول الكلام.

ولبيان ما وصَفَ به سيبويه الكلام بالقبيح وجوَّز هذا القبح نسوق ما أورده عن حروف الاستفهام بقوله ((واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلَّها يقبح أن يصيرّ بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم لو قلت هل زيدٌ قام وأينَ زيدٌ ضربتَه لم يجز إلاَّ في الشعر فإذا جاء في الشعر نصبتَه، إلاَّ الألفَ فإنَّه يجوز فيها الرفع والنصب؛ لأنَّ الألف قد يُبتدأ بعدها الاسمُ، فإن جئت فيه سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسمِ اسمٌ من فِعْلٍ نحُو ضارب، جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلاّ في الشعر، لو قلت: هل زيدٌ أنا ضاربُه لكان جيِّدًا في الكلام؛ لأنَّ ضارباً اسمٌ وإن كان في معنى الفعل، ويجوز النصب في الشعر))[١٠٤] انظر إلى العموم من قبيح الكلام الذي أطلقه سيبويه في مجيء الاسم بعد الاستفهام كيف يتبدَّد في ضوء التحليل الذي يُسوغ أنماط الجمل، إذ ميَّز بين حرف الاستفهام "هل" والألف الذي أراد به الهمزة، فجاز نصب الاسم بعد الهمزة ورفعه، أمَّا "هل" فميَّز استعمالها بين لغة الشعر التي جاز معها النصب، ولغة النثر التي جاز معها الرفع للاسم، لكن يأتي الاسم بعد الاستفهام عنده على النحو الآتي:

ـــــــــ **هل زيدٌ قام**، فهو جائز رفعًا للاسم مع "هل والاسم" في نثر الكلام وهو قبيح لكنَّه جائز.

ـــــــــ **هل زيدًا قام**، جائز نصبًا للاسم مع "هل والاسم" في الشعر.

ـــــــــ**أزيدًا، أزيدٌ قام**، جائز في الشعر مع النصب وهل، وكذا في النثر.

ـــــــــ **هل زيدًا أنا ضارب**، يجوز في الشعر.

ـــــــــ **هل زيدٌ أنا ضاربُه**، من الجيد في الكلام.

ـــــــــ **هل زيدًا أنا ضاربٌ**، غير جيد في الكلام؛ لأنَّ قول سيبويه " ولا يجوز فيه النصب إلاّ في الشعر" يجعل استعماله في النثر موصوفًا بغير الجيد وإنْ استعمل فإمَّا أنْ يكون رديئًا أو قبيحًا، ومن ثمَّ يجوز

استعماله فيتسع استعمال الاسم بعد "هل" مرفوعًا أو منصوبًا سواءٌ أكان بعد الاسم بعد "هل" اسمًا من معنى الفعل أم فعلًا.

والذي يُلحظ من توجيه سيبويه أنَّه جعل من منظومة التوصيف بالأحكام مصدرًا لتحليل الكلام وتسويغه بتعدد أنماطه، فلم يجزم بالقاعدة النحوية أو القياس، فاجتمعت في المسألة المذكورة آنفًا جملة من الأحكام (القبيح، الجيد، يجوز، لا يجوز) ولم يورد فيه مخالفة القياس أو عدم وُروده في اللغة، بل ميَّز بين لغتين (الشعر والنثر) ليستقطب جواز الاستعمال فإنْ لم يجز في لغة جوَّزه في لغة أُخرى.

وفي ضوء نظرية العامل يجعل سيبويه من الحَسِن وصفًا للأحكام الرئيسة ليسوِّغ بها الاستعمال، ومن ذلك قوله ((وسمعنا مَن ينشد هذا البيت من العرب، وهو لكعب الغَنَوِيُّ:

وما أنا للشيءِ الذي ليسَ نافِعِي ... ويغْضَبَ مِنهُ صاحِبِي بقؤُولِ

والرفع أيضًا جائز حَسَن ... ويغضب معطوف على الشيء، ويجوز رفعه على أنْ يكون داخلًا في صلة الذي))[١٠٥]، وقع الخلاف في عطف الفعل على الاسم، بعطف "يغضب" على خبر "ما" وجَعَلَه المبرّد بعيدًا بقوله ((فإنَّ الرفع الوجه؛ لأنَّ "يغضب" في صلة الذي؛ لأنَّ معناه الذي يغضب منه صاحبي. وكان سيبويه يقدِّم النصب ويُثَنِّي بالرفع، وليس القول عندي كما قال؛ لأنَّ المعنى الذي يصح عليه الكلام إنَّما يكون بأنْ يقع "يغضب" في الصلة ... ومن أجاز النصب فإنَّما يجعل "يغضب" معطوفًا على "الشيء" وذلك جائز لكنَّه بعيد))[١٠٦]، لم ينفِ المبرد جواز الرفع والنصب وتعدد أنماط الجمل، لكنَّه أبدل التحليل الذي ذهب إليه سيبويه بأنْ جَعَلَه بوصف آخر للنصب وهو عنده جائز بعيد، وليس حَسَن، وجَعَلَ الرفع الوجه، والذي يبدو أنَّ تقدير المعنى هو الذي جرَّ المبرَّد إلى هذا الاعتراض وكلَّفه صياغة الوجه بعبارة لا تخرج عما ذهب إليه سيبويه، وظاهر كلام سيبويه أنَّه يقدِّر الكلام نفسه في دخول الفعل في صلة "الذي"، بل إنَّ الحكم بالجائز يفتح المجال في اللغة لاستيعاب أكبر قدر ممكن من الاستعمال، ولاسيَّما إنَّ الكلام مستعمل في غير موضع، فالمعنى الذي جعل الكلام موصوفًا بالجائز الحسن أو البعيد يُظهر أنَّ اللغة بحسب رأي "جيل فوكونياي" نشاط عوامل داخلية وأنَّ ((المعنى بناء ديناميكي هو حاصل تعامل المستويات النحوية والمعجمة والتركيبية وما النواة الصلبة في نظام اللغة إلَّا المكوِّن الدلالي. فغاية اللغة في الاستعمال تشييد أبنية دلالية مركبة هي عبارة عن تمثيلات ذهنية بمصطلح "تالمي" وأبنية مفهومية بمصطلح"لانقكار" وفضاءات ذهنية عند "فوكونياي"))[١٠٧]، فيظل جواز تعدد التركيب في ضوء تعدد الأحكام مرهونًا بموافقة المعنى فيحكم على التركيب ويوصف على درجة متفاوتة من القبول، فوُصِف الجائز بالحَسِن.

وقد يقابل القبيح الضعيف من الكلام فيجوز في ضوئه، قال سيبويه ((وعلم أنَّ المصدر قد يُلْغَى كما يُلْغَى الفعلُ، وذلك قولُك: متى زيدٌ ظَنُّك ذاهبٌ، وزيدٌ ظنيِّ أخوك، وزيدٌ ذاهبٌ ظَنيِّ، فإنْ ابتدأتَ فقلت: ظنيِّ زيدٌ ذاهبٌ، كان قبيحاً لا يجوز البتّة كما ضَعُفَ أَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ، وهو في "متى" و "أين" أَحسنُ إذا قلت: متى ظَنُّك زيدٌ ذاهبٌ، ومتى تَظنُّ عمرو منطلقٌ؛ لأنَّ قبله كلاماً، وإنَّما ضَعُف هذا في الابتداء كما يَضْعُفُ غيرَ شكٍّ زيدٌ ذاهبٌ وحقاً عمروٌ منطلقٌ))[١٠٨]، أراد بيان الحكم في إلغاء عمل "ظنَّ" إنْ وقعت فعلًا أو مصدرًا، وقد شدَّد

سيبويه الحكم على الاستعمال، إذ "لا يجوز البَتَّة" لكنَّه وصفه بالقبيح والضعيف تشبيهًا باستعمالات أُخر وهي مع ضعفها جائزة.

قد تبدو العبارة من لدن إمام النحو معقدة لا تُجيز إعمال المصدر متقدِّمًا على مفعوليه، لكنَّها إذا لُحظت في ضوء الاستعمال المشبَّه به فلا تعقيد في المسألة، جلَّ ما يريده سيبويه، الإشارة إلى أصل استعمال ظنَّ بأنْ تتقدم التركيب ويبتدأ بها فتكون عاملة، أمَّا عدم إعمالها فيكون في توسطها أو تأخرها ولا إلغاء في تقدُّمها، فإنْ تقدَّمت وأُلغي العمل كان الاستعمال قبيحًا ولا يجوز البَتَّة، ولكنَّه ضعيف أي تقدُّم مصدر الظنِّ ولا يعمل مثل تقدُّم الفعل ولا يعمل، فيكون الثاني ضعيفًا، والأوَّل ضعيف لعِلَّة الشبه، فتكون النتيجة أنَّ الاستعمالان جائزان، وما وصفُ تقدُّم المصدر وإلغاء عمله بالقبح والضعف إلَّا مخالفة للقاعدة النحوية فلا يجوز البتَّة، فإنْ جوِّز فالاستعمال قد جوَّزه وإنْ لم يمن مع الاستفهام.

وأحسب أنَّ ما شدَّد عليه سيبويه مرتبط بالمعنى فيما يقصده المتكلم ففي تقديم الفعل والإلغاء أو العمل توقف على إرادة الشك أو اليقين، وهو ما نبَّه عليه سيبويه بقوله ((فإن ألغيتَ قلتَ: عبدُالله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرَى أبوك، وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيدّ... وإنَّما كان التأخيرُ أقوى؛ لأنَّه إنَّما يجيء بالشكّ بعدما يَمْضِي كلامُه على اليقين أو بعدما يَبتدأُ وهو يريد اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ...فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشكَ أَعْمَلَ الفعلَ قدّم أوْ أخَّر))[١٠٩]، فَوَصْفُ الكلام بالجيد كُلُّه في التقديم والتأخير راجع إلى نية المتكلم التي أشار إليها سيبويه، وقد أوضحها السيوطي بقوله ((فإنْ بدأت لتخبر بالشك أعملت على كلِّ حال، وإنْ بدأت تريد اليقين ثمَّ أدركك الشك، رفعت بكل حال))[١١٠]، فنية المتكلم تجوِّز أنماط الجمل وإعمال الفعل أو إلغائه بأنْ يتحوَّل البناء من الفعلي إلى الاسمي فتقول: عبدُالله ذاهبٌ ظننتُ، وظنِّي عبدُالله ذاهبٌ، وهذا لا يُقْصَرُ على أفعال القلوب ((لأنَّه إنَّما يجيء بالشكّ بعدما يَمْضِي كلامُه على اليقين أو بعدما يَبتدأُ وهو يريدَ اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ، كما تقول عبدُالله صاحبُ ذاك بلغَني))[١١١]، فَبُنِي الكلام على الاسم بدلًا من الفعل للمعنى المتعلق بِنِيَّة المتكلم.

الذي يلحظ من هذا التحول في التركيب وجود كفاءة لغوية لدى المتكلم لمعرفته بلغته، هذه المعرفة تُعبِّر عن ((القدرة الضمنية التي يمتلكها المتكلم التي تُخَوِّل له إنتاج عدد لا حصر له من جمل لغته))[١١٢]، فالأداء الكلامي المرتبط بنية المتكلم يمثِّل استعمالًا فعليًّا للغة، وبذلك فإنَّ وصف الكلام اللغوي بصفة حكم غير حكم الرفض يرخِّص بإنتاج أنماط من الجمل مقبولة نحويًّا ودلاليًّا، ولاسيَّما أنَّ التحليل الدلالي هو ما يُسوِّغ هذه الأنماط اعتمادًا على الصحة النحوية المرتبطة بالعملية البنائية القائمة على مفهوم العامل، وهو ما لحظناه في أمثلة أفعال القلوب من التقديم والتأخير فإلغاؤها لا يعني إلغاء دلالة الجملة بل إعطاء معنى آخر يرتبط بتقديم الفعل أو تأخيره عِبْرَ التغيير الموقعي الشكلي لا العمل الذي يبنى عليه.

وفي ضوء ما مرَّ من تقديم أفعال القلوب وتأخيرها اجتمعت جملة من الأحكام الوصفية (الضعيف، القوي، الأحسن، القبيح، الجيِّد،غير الجائز تشبيهًا بالضعيف) وهي تقع كلُّها في قبال الممتنع ولا منع فيها، خلاف ما ذكره ابن عقيل بقوله ((وإنْ تقدَّمتْ امتنع الإلغاء عند البصريين))[١١٣]، وها هو سيبويه خرج من عدَّتهم إذ جعل الإلغاء في التقديم ضعيفًا والضعف لا يمتنع.

وقد نبَّه الدكتور محمد محمد يونس إلى أنَّ مثل هذا التقديم والتأخير يُعدُّ نمطًا احتماليًّا في توليد الجمل، على أنَّ ((النحاة التوليديون ينطلقون من منطلق أنَّ الأصل في تكوين الائتلافات اللغوية الإباحة ما لم تمنعه قواعد اللغة))[١١٤]، وقد جعل مثالًا تطبقيًا أجرى عليه الاحتمالات، وخرَّج الجائز وغير الجائز في مثال ""ضرب خالدٌ سعيدًا، فلم يمتنع من تقليبات الكلام سوى "خالدٌ سعيدًا ضربَ" مشيرًا إلى أنَّ ((من المهم هنا أن ندرك أنَّ عملية التوليد وتقليب الاحتمالات لا تمثل ما يقوم به المتحدِّث عندما يتكلم، بل هي عملية رياضة دقيقة يقوم بها اللساني عند ممارسة النحو التوليدي))[١١٥]، أي إنَّ غاية المتكلم من استعماله اللغة التفاهم بالأنماط التي يستعملها، أمَّا اللساني الذي يراد به النحوي في هذا النص هو الذي يقعِّد اللغة ويُحدِّد من استعمالاتها، وأحسب أنَّ سيبويه لم يجعل التقليبات التوليدية عملية رياضية محضة بقدر ما أجراه من التحليل وبيان المعنى المرتبط بالتقليبات فأخرجها من إطارها الرياضي المجرد إلى واقع اللغة الذي يحقق الغرض الإفهامي.

لا أجد الحصر الذي أشار إليه بعض الباحثين صحيحًا من أنَّ حكم "الحسن يقتصر على حالتين في اللغة" فـ ((الحكم الحسن وفيه حالتان هما: جواز تقديم الفاعل على المفعول، وفيه مزية وحسن ظاهران... وأمَّا الحالة الثانية: يكون فيها تقديم المفعول أحسن))[١١٦]، إذ الواقع اللغوي يفرض غير ذلك فالوصف المشار إليه في حكم الحسن أو القبيح أعم من هذين الموضعين ـــــــــ أي تقديم الفاعل والمفعول ـــــــــ ومن ذلك الإضمار قال سيبويه ((وتركُ ذلك أجود وأحسنُ للتبيان الذي [يجئ] بعده فأضمر مَنْ لذلك))[١١٧]، ومنه ما يرتبط بالحركة الإعرابية والعامل في المعطوف ((والرفع في هذا أحسنُ وأجود لأنّ أقربَ إلى ذلك أن تقول: مررتُ بزيد ولقيتُ أخا عمرو))[١١٨]، ومنه ما يرتبط بالإلغاء عند توسط "ظنَّ"، قال سيبويه((وأظنّ بغير هاءٍ أحسن لئلا يلتبس بالاسم، وليكون أبْينَ في أنه ليس يَعْمَلُ))[١١٩]، ومنه اتصال الضمير بالفعل الذي يقع صفة ((وذلك قولك أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه وأكلَّ يومٍ ثوبٌ تَلْبَسُه، فإذا كان وصفاً فأحسنُه أَنْ يكون فيه الهاءُ لأنّه ليس بموضعِ إعمالٍ))[١٢٠]، وغير ذلك كثير في المسائل النحوية، مما يكشف هذا الوصف من الحكم عن آلية إجرائية لتسويغ أنماط الجمل وقبولها بدرجات متفاوتة وكلّها مقبولة.

قد يظهر إمضاء الشكل الظاهري للجملة بوصفها جملة مستعملة، ولتسويغها مع مخالفة ظاهرها لمفهوم العامل بأنْ توصف بالحكم إيذانًا بوجد جواز استعمالها، فيكون الوصف بالحكم طريقًا لإيجاد علة الجواز، قال سيبويه ((واعلم أنَّه يَقبح زيداً عَلَيْكَ وزيداً حَذَرَكَ لأنّه ليس من أمثلة الفعل فقَبُحَ أن يَجري ما ليس من الأمثلة مجراها إلاّ أنْ تقول زيدًا فتنصبَ بإضمارك الفعلَ ثم تَذكُر عليك بعد ذلك فليس يَقْوَى هذا قوّةَ الفعل لأنَّه ليس بفعل ولا يتَصرف تصرّفَ الفاعل الذي في معنى يَفْعَلُ))[١٢١]، إنَّ " عليك وحذْرك" يقبح عملها إذا تأخرت؛ لأنَّها ليست من أمثلة الفعل، فهي ليست أفعالًا يمكن عملها عند التقديم والتأخير ، فهي أسماء أفعال أي يكون عملها مشبّهًا بالفعل ولا تقوَ قوته، فتكون عاملة إذا قلت: عليك زيدًا، وحذْرك زيدًا، أمَّا نصب الاسم قبلها لا يمنعه الاستعمال لوجود ما يسوِّغه، فالجملة الأخيرة هي جملة محوَّل فيها حذفٌ، إذ التقدير في ضوء ما ذكره سيبويه: احذر زيدًا، وقد عدَّ الأعلم الشمنتري جملة "عليك زيدًا" محوَّلة عن الأصل بما تحمله من معنى الأمر

والحذف لما أُمِر به قال ((وذُكر عن المازني أنَّه كان يقول: الأصل في عليك زيدًا خذه من فوقك وكذلك عندك زيدًا ودونك زيدًا، أي خذه من عندك، وخذه من أسفل من موضعك. وتحصيل هذا: خُذ من دونك زيدًا... وخُذ من عليك زيدًا، كما تقول: خُذه من فوقك ثمَّ حذف حرف الجرِّ وحذف فعل الأمر وهو "خُذ" اكتفاءً واستخفافًا))[١٢٢]، فالحذف طال الفعل وحرف الجرِّ، فجعل الجملة جملة محوَّلة.

وخلاصة القول أنَّ الذي سوَّغ تحويل الجملة هو الوصف بالحكم وهو القبيح، فكان في ظاهره من مسوِّغات إنشاء أنماط الجمل التي تعتمد على أصل، فالجملة من تقديم "عليك وحذرك" أو تأخيرهما أو حذف أحد عناصرها تعتمد على أصل محوَّل يسوِّغ نصب الاسم بعدهما، فكل هذه المسائل المحوِّلة من وسائل تحليل أصل الجملة ((وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة المجرَّدة الافتراضية التي تحتوي على معنى الجملة الأساسي إلى البنية السطحية الملموسة التي تجسِّد بناء الجملة وصيغتها النهائية))[١٢٣]، وما جرَّ إلى هذا التحليل كان بمعونة الحكم الذي جعل قبول نمط الجملة بصورة متفاوتة فيها درجة من القبح، فالحَسِن من الكلام يكون على: عليك زيدًا، حذرك زيدًا، يفهم منها الأمر الذي يحمل معنى النهي، بتقدير: احذر زيدًا.

وفي ضوء ما تقدَّم لا بُدَّ من إرجاء الجزم بالقول والتريث عنه عندما يُلحظ التوصيف بالأحكام فلا يُرَدُّ؛ لأنَّ التوصيف بالحكم مرحلة من مراحل تحليل الكلام بما يسوِّغه، لذا نجد بعضهم يجزم بعدم جواز الحكم عندما يلحظ ورود هذه الأحكام والتوصيف بها، ومن ذلك ما نلحظه عند الدكتور الفاضل حسين كريم ناصح الخالدي، فيما أورده عن نص سيبويه ((ولو بمنزلة إنْ، لا يكون بعدها إلَّا الأفعال؛ فإن سقط بعدها اسم ففيه فِعلٌ مضمر في هذا الموضع تُبنى عليه الأسماء. فلو قلت: ألا ماءَ ولو باردًا، لم يحسن إلَّا النصب، لأنَّ باردًا صفةٌ. ولو قلت ائتِني ببارِدٍ كان قبيحا [ولو قلت ائتِني بتمرٍ كان حسنا] ألا ترى كيف قَبُحَ أن يَضَعَ الصِّفَةَ موضعَ الاسم))[١٢٤]، قال الدكتور الخالدي بعد هذا النص ((وهذا القول حكم قاطع بأنَّ الخروج على هذا القانون غير جائز وقبيح))[١٢٥]، والذي يبدو من رؤية سيبويه عن القبيح أنَّه لا ينفِ الكلام الموصوف بهذا الحكم أو يردَّه، لقوله ((ويحملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنَّه مستقيم ليس فيه نقص))[١٢٦]، فقد جعل هذا الكلام قاعدة أو قانونًا لا يرفض به الكلام القبيح أينما وُجد موضعه، فالقبيح ليس فيه نقص، وهو كلام مقبول، لكنَّه على درجة أقل من غيره كالحَسِن، فليس مجيء الاسم بعد "لو" على غير النصب قانون لا يمكن مخالفته ، بل يأتي مجرورًا أيضًا لكنَّه جائز قبيح، فلا قطع في الحكم على ردِّ مجيء الاسم بعد "لو" منصوبًا.

ثالثًا: القوي والضعيف

استعمل سيبويه القوة بوصفها مصطلحًا ارتبط بالعوامل التي يبنى عليها الكلام، بما يقوى قوة العامل الأصل مثل اسم الفاعل واسم المفعول[١٢٧]، ومن ثمَّ قياس بعض العناصر العاملة على من تعمل عمل الفعل مثل المصادر التي تعمل عمل اسم الفاعل، ومن ذلك قياس الأفعال الناقصة بما يعمل عملها، وذلك((أنّما لم تَقْوَ قوّةَ "ليس" ولم تقع في كلّ مواضعها لأنّ أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأ))[١٢٨]، وكذا الألف واللام في "العشرين" ((ولم تَقْوَ هذه الأحرفُ قوَّةَ الصفة المشبَّهة... لأنّها مُلْحَقَةٌ بالأسماء لا تَعمل عملَ الفعل فلم تَقْوَ قوّةَ المشبَّه كما لم تَقْوَ المشبَّهةُ قوَّةَ ما جرى مجرى الفعل))[١٢٩]، فمصطلح القوة بمجاله النحوي عند سيبويه

يرتبط بالموازنة بين مقدار العمل لعناصر التركيب، ومقدار التدرج والتفاوت بينها، ويلحظ أنَّ التعليل لا ينفك عنه[١٣٠].

ارتبطت القوة والضعف بكثير من الاستعمالات اللغوية، فهما وصف للكلام عند تحليله ومطابقته القاعدة النحوية والكلام الفصيح من العربية، ففي المطابقته بدرجة عالية يكتسب الكلام قوة، وعند ابتعاده عن المطابقة بنسبة عالية يوصف بالضعف، ومن ذلك قول سيبويه ((وتقول أظنُّ عمراً منطلقا وبكرا أظنّه خارجا كما قلتَ ضربتُ زيدا وعمراً كلّمتهُ وإن شئتَ رفعتَ على الرفع في هذا، فإنْ ألغيتَ قلت عبدُالله أظنٌّ ذاهبٌ وهذا إخالُ أخوك وفيها أُرَى أبوك، وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيدٌ))[١٣١]، فلم يكن حكم القوي ينفي غيره من الاستعمال، فتوسط "ظنَّ وأخواتها" وتأخُرها يلغي عملها، لكنَّ الإلغاء في التأخير أقوى، فينشأ في ضوء مفهوم القوة نمطين من الجمل، وقد مرَّ تفصيل الكلام في هذا الاستعمال[١٣٢].

وقد لا يُسوَّغ الاستعمال بتقابل الأحكام بل يكون الترجيح بحسب ما يُعتمد من ضوابط القياس، ومن ذلك ما ذكره سيبويه في ضعف بناء الفعل على الاسم من دون عود الضمير ((وزعموا أنَّ بعض العرب يقول: شهرٌ ثرَى، وشهرٌ ترَى، وشهرٌ مرعى" تريد تَرَى فيه، وقال:

ثَلاثُ كلّهُنّ قَتلتُ عَمْدا فاَخْزَى الله رابِعَةً تَعُودُ

فهذا ضعيفٌ والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ وإنَّما شبّهوه بقولهم: الذي رأيتُ فلانٌ، لم يذكروا الهاء في هذا أحسن؛ لأنَّ رأيت تمام الاسم، به يَتِمٌّ، وليس بخبر ولا صفة، فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ))[١٣٣]، كان الشاهد في " شهرُ تَرَى" حذف الضمير الذي يعود على الشهر ولم يقل " ترى فيه" وحذف الضمير في "قتلتُ" في البيت الشعري ولم يقل " قتلهُنَّ" فالتقعيد لا يسمح بهذه الصياغة؛ لأنَّه لابُدَّ من عود الضمير على الاسم المبتدأ ليصلح الفعل خبرًا له، فيكون "ترى" مع الضمير خبرًا للشهر، و"قتلت" مع الضمير خبرًا لـــ "ثلاث" أو لـــ "كلُّهُنَّ"، فلا ترفع الشهر وثلاث من دون الضمير العائد ويتعيَّن النصب ، فتقول: شهرًا ترى، وثلاثًا قتلتَ، وهذا بحسب القياس، لكنَّ ذلك لم يُبعد سيبويه عن قبول نمط الجملة من دون ذِكر الضمير العائد وجعله بدرجة قبول ضعيفة في قبال الوجه والأكثر والأعرف، والخلاصة أنَّه تركيب مقبول، لذا جعل هذا التركيب مشبَّهًا بـــ " الذي رأيتُ فلانٌ" فلم يرد الضمير مع الفعل وورد "فلانٌ" بالرفع لا النصب وصلحُت الجملة خبرًا للاسم الموصول، فالكلام على أربعة أنماط من الجمل، نطبقه على أحد الأمثلة:

ـــــــــــ **ثلاثٌ كُلُّهُنَ قتلتُ**. جائزة على ضعف. وهي مستعملة ، وهو استعمال مخالف للقياس، لكنَّه جائز من جانب التحليل، بالتشبيه بـــ "الذي رأيتُ فلانٌ" وكراهة طول الكلام بذكر الضمير، وأنَّ الكلام قد فُهِم معناه وتمَّ، إذ القتل عُلِمَ أنَّه وقع عليهنَّ ثلاثَتُهُنَّ وإنْ لم يُذكر الضمير.

ـــــــــــ **ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قتلتُهُنَّ**. جائزة على القياس، مع عود الضمير، ليقع الفعل خبرًا للمبتدأ.

ـــــــــــ **ثلاثًا كُلَّهُنَّ قتلتُهُنَّ**. جائزة على القياس، من دون عود الضمير. وهو الوجه النحوي والاستعمال الأكثر والأعرف.

ـــــــــــ **ثلاثًا كُلَّهُنَّ قتلتُ.** قال سيبويه ((ولا يحسُنُ في الكلام أنْ تجعل الفعل مبنيًّا على الاسم ولا يذكرَ علامة إضمار الأوَّل حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأوَّل ومن حال بناء الاسم عليه ويشغلَه بغير الأوَّل، حتَّى يمتنع من أنْ يكون يعمَل في، ولكنَّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام))[١٣٤]، فهذا الاستعمال جائز في الشعر، ضعيف في الكلام ولا يمتنع جوازه على ضعف، أي إنَّه غير مردود.

فاجتمعت عند سيبويه منظومة التحليل المسوِّغ للاستعمال المخالف للقياس في ضوء التوصيف بالأحكام (الضعيف، الوجه، الأكثر، الأعرف، الكراهة) وتمام المعنى، والتحليل بقياس الشبه.

رابعًا: الأقرب والأبعد

لا يدل الحكمان على ردِّ التراكيب المستعملة ورفضها بل هما حكمان يُبيِّنان مقدار ما يسوِّغه الاستعمال من تراكيب في ضوء لغة التفاهم التي دوَّنها الوصف اللغوي.

يقع حكم القريب والبعيد في دائرة الحسن والقبح ورافق هذان الحكمان أحكام أُخرى يكشفان عن توجيه الكلام ولا سيَّما من وجهته الدلالية، ومن ذلك قول سيبويه ((ولو قلت ائتِني ببارِدٍ كان قبيحا [ولو قلت ائتِني بتمرٍ كان حسنا] ألا ترى كيف قَبُحَ أن يَضَعَ الصِّفَةَ موضعَ الاسم، ومن ذلك قولُ العرب ادْفَع الشرَّ ولو إصْبَعاً كأنه قال ولو دفعتَه إصبعاً ولو كان إصبعا، ولا يحسن أن تحملَه على ما يَرْفَعُ لأنكّ إن لم تَحمله على إضمارِ يكون ففعلُ المخاطب المذكور أولى وأقرب فالرفعُ في هذا وفي ائتني بدابّة ولو حمارٌ بعيدٌ))[١٣٥]، فنصب الاسم بعد "لو" يؤوَّل بتقدير فعل يفسِّره المذكور، فالرفع لا يحسن والنصب أولى وأقرب، وفي ضوء ذلك جوز الرفع؛ لأنَّه لا يحسن وليس ممتنعًا فلو رُفع الاسم بعد "لو" أُوِّل بما يسوَّغ به الرفع فلا يكون بتقدير فعل بل على الابتداء بما يسوَّغ به التقدير على العامل للرفع، لذا قال سيبويه ((كأنَّه يقول: ولو يكون مما تأتيني به حمارٌ، ولو يكون مما تدفع به اصبعٌ))[١٣٦]، فسيبويه لا يتعامل مع القاعدة بقدر تعامله مع النحو الكلي الذي يرصد به الجملة الأصل والجملة المحوَّلة ومفهوم العامل الذي يسوِّغ وجود التغيير الحركي والإعرابي، فسيبويه يواجه الاستعمال ويؤوله ولا يقصُر التزامه بالقاعدة؛ لأنَّه لا يُريد تقيد الاستعمال بل يتعامل معه بما في اللغة من قواعد تسوِّغُه، ولعلَّ التوصيف في الأحكام يفتح الباب إلى مسارات التأويل الذي ينسجم والقاعدة والاستعمال، فيندُر في ضوئه ردُّ الاستعمال، بل تنشأ أنماط من الجمل تتفاوت في قبولها بدرجة الحكم الذي توصف به، وبتطبيق أنماط الجمل يمكن لحاظ الجواز على النحو الآتي:

ـــــــــــ **ألَا ماءَ ولو باردًا**، بتقدير فعل ناصب له على : ولو كان باردًا، وهو حسنٌ وهو أولى وأقرب.

ـــــــــــ **ائتني بماء ولو ببارِدٍ**، فهو جائز قبيح. بحذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه، أي ولو ماءً باردًا

ـــــــــــ **ائتني بماءٍ ولو بارِدٌ**، جائز وهو بعيد، وجوازه على تقدير: ولو يكون بادرٌ.

ومن مواضع الأقرب والأبعد ما ذكره سيبويه في (("باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة" وذلك أفْعَلُ منه، ومِثْلُك وأخواتُهما، وحَسْبُك مِن رجلٍ، وسَواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ، وأيُّما رجلٍ، وأبو عَشَرةٍ، وأبٌ لك، وأخٌ لك، وصاحبٌ لك، وكلُّ رجلٍ))[١٣٧] أوضح سيبويه وقوع هذه الأسماء صفات واصفًا إيَّاها بالأحكام بقوله ((فإن أردتَ بقولك: مررتُ برجلٍ أبي عَشَرةٍ أبوه جاز؛ لأنَّه قد يوصف به، تقول: هذا مالٌ كلُّ مالٍ. وليس استعماله وصفا بقوَّة أبي عَشرةٍ، ولا كثرتِه، وليس بأبعدَ من مررتُ برجلٍ

خَزٌّ صُفَّتُه ... ومن جواز الرفع في هذا الباب أني سمعتُ رجلينِ من العرب عربيَّين يقولان: كان عبدُالله حسبُك به رجلًا. وهذا أقرب إلى أنْ يكون فيه الإجراء على الأول إذا كان في الخزِّ والفضَّةِ؛ لأنَّ هذا يوصف به ولا يوصف بالخزِّ ونحوه))[١٣٨] ذكر سيبويه أنَّ بعض الأسماء تقع صفة لكنَّها في الأصل لا تقع صفة، والاستعمال أجراها مجرى الصفات، فليس وقوعها صفة مثل وقوع اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبَّهة، فأُجري مجراها أفعل التفضيل، فمجيء أفعل التفضيل الذي لا يقع صفة موقع الصفة، فقيس على أفعل التفضيل أسماء أُخرى مثل " أبي عَشَرة، وحسبُك من رجلٍ، وأبٌ لك، وصاحبٌ لك وقعت صفات قياسًا بأفعل التفضيل بعد أنّ قيس أفعل التفضيل على اسم الفاعل واسم المفعول، ثُمَّ قيس على هذه الأسماء وقوع بعض الأسماء صفات ولكنَّه تفاوتت في القوة والكثرة والقُرب والبُعد، فمجيء " كلُّ مالٍ" صفة عندما تقاس بأبي عشرة ولكنها ليست أقوى.

الذي يلحظ أنَّ سيبويه جعل التركيب متفاوتًا في الاستعمال بحسب حكم كل واحد منها، وفي ضوء ملحظ التفاوت في جعل هذا الأسماء صفات، يمكن أن نُشير إلى أنماط الجمل وتفاوتها في الاستعمال:

ـــــــ **مررت برجلٍ محمودةٍ خِصاله**، الصفة على الأصل، لأنَّها اسم مفعول، فالاستعمال قوي وجيد وهو القياس.

ـــــــ **مررت برجلٍ خير منك**، الصفة قياسًا على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة، فليست بقوتهما؛ لأنَّها لا تتصرف تصرفها؛ وذلك ((لو قلت: هذا رجلٌ خيرٌ، وهذا رجلٌ أفضل، وهذا رجلٌ أبٌ، لم يستقم ولم يكن حسنًا))[١٣٩]، فهي لا تعمل بما بعدها، لذا جاءت ملازمة للإضافة أو الجار والمجرور. فتقول: هذا رجلٌ أفضلُ منك. فأفعل التفضيل أُجري مجرى المشتقات الأخرى، فيكون اسم الفاعل واسم المفعول أقرب إلى الصفة من أفعل التفضيل.

ـــــــ **مررت برجلٍ أبي عَشَرةٍ. قيس الاسم " أبي عَشَرةَ"** على المشتق الذي قيس على مشتق آخر.

ـــــــ **مررت برجلٍ كلّ رجلٍ**، الوصف فيه أقرب إلى الصفة عندما يقاس بـــ "مررت برجلٍ أبي عَشرة، ولكن حكم مجيؤه صفة بعيد، لذا قال سيبويه "وليس بأبعدَ من مررتُ برجلٍ خَزٌّ صُفَّتُه".

ـــــــ **مررت برجلٍ حسبُك به رجلًا**. أقرب إلى الصفة عندما يقاس بـــ "مررتُ برجلٍ خَزٌّ صُفَّتُه".

ـــــــ **مررتُ برجلٍ خَزٌّ صُفَّتُه**. وتقول: خزٌّ صُفَّتُه، بالكسر على أنَّه صفة، لكنَّه يحتاج إلى التأويل؛ وذلك إذا أردت الوصف للرجل لا لحقيقة الشيء وهو "صُفَّتُه" فالرفع إخبار عن الصُفَّة، والجر صفةٌ للجر.

في ضوء جعل ما لا يقع صفة مجرى ما يقع صفة تعددت أنماط الجمل، فجعل التوصيف بالحكم طريقًا لقبول هذا التعدد، فوَسَّع الأسماء التي يصلح الوصف بها بدلًا من حصرها بالمشتق، فكشف كل ذلك عن جانب التوليد بالاعتماد على العناصر التي تقع أصلًا في الجملة سواءٌ أكانت من منظور نحوي أو منظور دلالي أي التي تقع في الجملة بوصفها مكونًا وركنًا دلاليًّا لا ركنًا نحويًّا.

ومن الأبعد ما يفاضل به حكم الوجه الذي ينزل منزلة الواجب، ومن ذلك ما ذكره سيبويه في بيت الشاعر مزاحم بن الحارث العُقيلي[١٤٠]:

وقالوا تَعرَّفْها المَنازِلَ من مِنى وما كلُّ من وَافَى مِنىً أنا عارِفُ

البيت فيه خلاف في العامل بـــ "كلّ"، وقد وجَّه سيبويه الخلاف بقوله ((فإن شئت حملتَه على ليس وإن شئت حملته على "كُلُّهُ لم أَصنعِ" فهذا أبعدُ الوجهينَ))[١٤١]، فالوجه الأوّل حمله على ليس فـــ "ما" عاملة عمل ليس فتكون "كلٌّ" اسمًا لها، والخبر الجملة الاسمية "أنا عارفُ" ويحتاج ذلك الإعراب إلى عائد والتقدير"أنا عارفه" أو تجعل "كلّ" معمولة لاسم الفاعل المتأخر "عارف" فتكون "كلّ" مفعولًا به، أو تحملها على "كلّهُ لم أصنع"، فـــ "ما" مهملة، و "كلّ" مبتدأ خبرها جملة : أنا عارفٌ، ومثلما تكون جملة: لم أصنه، خبر "كلُّهُ". وهذا الوجه الأخير والوجه في إعمال "ما: عمل ليس حكم عليهما سيبويه بالبُعد، لكنَّهما جائزان؛ لأنَّهما داخلان فيما يصحُّ تأويله من الإعراب، ومن ثمَّ فإنَّ أنماط الجمل صحيحة نحويًّا، فهي جمل موَّلدة في ضوء النحو الكلي الذي يسوِّغ للمتكلم توليد الجمل بما يملكه من كفاءة لغوية وقدرة على صياغة أنماط الجمل الصحيحة نحويًّا ودلاليًّا.

ومن ذلك ما ذكره سيبويه عن الحكم الواجب ((وذلك قولك لَقيتُ زيدًا وعمروٌ كلَّمته كأنَّك قلت لقيتُ زيدًا وعمروٌ أفضلُ منه، فهذا لا يكون فيه إلاَّ الرفعُ لأنَّك لم تَذْكُرْ فعلًا، فإذا جاز أن يكون في المبتدأ بهذه المنزلة جاز أن يكون بين الكلامين، وأقربُ منه إلى الرفع عبدَالله لقيتُ وعمرٌو لقيتُ أخاه وخالدًا رأيت وزيدٌ كلَّمت أباه، هو هاهنا إلى الرفع أقربُ كما كان في الابتداء من النصب أَبعدَ))[١٤٢] فكل ما حكم عليه بالأبعد في قبال الأقرب لا يمكن ردَّه. وستتضح رؤية الأحكام في هذه التراكيب فيما سنعرضه في المبحث الثاني في حكمي "الوجه والجواز".

خامسًا: الواجب والممتنع

أرجئنا هذين الحكمين الأصل لما لا يحملان التصريح في كتاب سيبويه، بل وجود عبارات دالة عليهما، فالواجب ورد بعبارة النفي "لا يكون" و "لا يجوز" و "لا"، و "الوجه"[١٤٣] إنْ لم يُذكر معه حكمًا آخر يرافقه التعليل ليسوَّغ به الاستعمال؛ لأنَّ من الكلام ما يحتمل الوجهين، ولاسيَّما قصد المتكلم الذي يسوِّغ العبارة بتركيب واحد وإنْ لم تجز فالقصد يسوِّغها، ويشترك الممتنع في هذه العبارات، وقد يَرِد الكلام مرافقًا للتعليل الذي يوجب استعمالا من دون غيره، ومن الواجب ما يَرِدُ بعبارة "اعلم أنَّ" ومنه ما يَرِدُ بعبارة "حدُّ الكلام" أمَّا الممتنع فيرد بلفظ "المحال" أو "الخطأ"، ومن ذلك النصب بـــ "أنْ" ((تقول: واللهِ ما أعْدُو أنْ جالستَك، أنْ كنتُ فعلت ذلك، أي ما أُجاوزُ مجالستَك فيما مضى. ولو أراد ما أعدو أنْ جالستُك غدًا كان محالًا ونقضًا، كما أنَّه لو قال: ما أعدو أنْ أُجالسَك أمْس كان محالًا))[١٤٤]، ما جعله سيبويه محالًا عزاه إلى المعنى الذي يُسَوِّغ الكلام، ومن ثَمَّ يقبله على تعدد أوجُهه التي جاء بها، فما نصب بـــ"أنْ" أو لم يُنصب معها إنْ قُيِّد بالظرف أصبح محالًا أي غير جائز من الجانب الدلالي، فالكلام محال من جانب الصحة الدلالية لا النحويَّة، وتفسير ذلك ((أي إنْ حملتَ دلالة الفعل في جالستك على الماضي كان الكلام مستقيمًا من حيث معناه وتركيبه، وكان مؤداه ما أُجاوزُ مجالستك فيما مضى، أمَا إذا اعتبرنا أنّ معناه هو: ما أعدوا أنْ جالستُك غدًا لم يستقم معناه))[١٤٥]، فالصحة النحوية أوسع من الدلاليَّة في تسويغ أنماط الجمل المولَّدة، فالتحوُّل من البنية العميقة إلى البنية السطحية يحتاج إلى صحة المعنى، ومن ثمَّ إلى الصحة النحوية.

لذا أكد سيبويه كيفية استحالة هذا التراكيب؛ ليُبَيِّن كيف لا يحمل الكلام على "أنْ" فترفع ما بعدها ((وإنَّما ذكرتُ هذا لتَصرُّف وجوهِه ومعانيه، وأنْ لا تَستحيل منه مستقيمًا، فإنَّه كلامٌ يستعمله الناس))[١٤٦]، فأشار إلى نقطتين: الأُولى، الاستقامة وهي الاستقامة النحوية، والثانية، الاستعمال وهو ما يُجوَّز في ضوئه المخالفة النحوية واستقامتها، فبتصرف وجوهه ومعانيه يُسوَّغ الكلام الذي كشف عن القدرة الصوغية التي تُمَثِل الكلام الذي يستعمله الناس فلا يمكن رفضه؛ لأنَّه مُستَعْمَلٌ عندهم، فيكشف لنا الاستعمال تسويغ وجوه الكلام.

الذي نودُّ الإشارة إليه أنَّ مواطن الوجوب والامتناع أكثر من أنْ يحصيها هذا البحث الذي لم يعنَ بالجانب الإحصائي بقدر ما يريد الإشارة فيه إلى المواطن التي تجب وتمتنع في قبالة ما يمكن أنْ تُسوَّغ، فأهمُّ شيء في التركيب الصحة النحوية والدلالية التي تتفق وائتلافية عناصر التركيب، فمثلا امتناع اجتماع النفي لعدم ائتلاف هذه الألفاظ، فلا تقول: " لا لنْ أكتب درسًا" ولا تقول : "لا لم أكتب درسًا" لكنَّ هذا الاستعمال جوز إنْ جعلت "لا" جوابًا ثمَّ تقول: "لن أكتب درسًا، لم أكتب درسًا" أو أنْ تفصل بين النفي فتقول: "لا ولن أكتب درسًا" لأنَّ الألفاظ بهذه الطريقة تأتلف في تأدية معناها، لكن لا تستطيع أنْ تقول: لن ولا أكتب درسًا؛ لأنَّ "لن" إذا قدَّمتها تفيد نفيًا يُغني عن ذكر "لا"، فالذي يُلحظ هو مسايرة صحة المعنى للنحو، ومنه تتفرغ الأحكام في مقدار قبول التراكيب، فالواجب والممتنع لا يأتي اعتباطًا أو أنَّه لا يسمح للتأويل أو التحليل في جعل الكلام جائزًا من جانب آخر عندما يوصف بهذين الحكمين.

والواجب أو الممتنع في التركيب يكون ملزمًا في موطن وجائز في آخر، والموطن الآخر هو محلُّ البحث في موضوعنا، فالجواز لا يكون إلَّا عن تحليل وتعليل لتسويغ الكلام، ومن ذلك قول سيبويه ((ولا يجوز أنْ تقول: رأيتُ زيدًا أباهُ ، والأبُ غيرُ زيدٍ؛ لأنّك لا تبينَّه بغيره ولا بشيء ليس منه، وكذلك لا تثنِّي الاسم توكيداً وليس بالأوَّل ولا شيء منه، فإنَّما تثنّيه وتُؤكّدُهُ مُثَنًّى بما هو منه أو هو هو، وإنّما يجوز رأيتُ زيداً أباه، ورأيتُ زيدًا عمراً أَنْ يكون أراد أنْ يقول رأيتُ عمرًا أو رأيتُ أبا زيدٍ، فَغَلِطَ أو نَسِيَ ثم استَدرك كلامَه بعدُ وإمّا أنْ يكون أَضْرَبَ عن ذلك فنَحَّاه وجعل عمراً مكانَه))[١٤٧]، اعتمد سيبويه القاعدة التحويلية في ردِّ جملة "رأيت زيدًا أباه" وجعل "أباه" أجنبي من التركيب لا يأتلف مع عناصره الأُخرى في ضوء عملية الإسناد والعامل، فـ "أباه" لا تُبَّنَهُ بغيره فلا يقع ركنًا في الجملة معمولًا أو عاملًا، ولا بشيء ليس منه كأنْ يقع حالًا أو تمييزًا، ولا تثنِّي الاسم "زيدًا" به فيكون توكيدًا له، وليس بالأوَّل بأنْ يكون مبتدأً، ولا بشيء منه كأنْ يقع مضافًا أو صفةً لأنَّهما مع الاسم كالشيء الواحد، فإذا كان "بما هو منه أو هو هو " بأنْ يقع فاعلًا أو خبرًا لأنهما مبنيان على المبني من الفعل والمبتدأ جاز التركيب في ضوء ذلك، فيكون عدم جواز التركيب المذكور آنفًا من جانب المعنى، وبيان ذلك على النحو الآتي:

ـــــــــــ **رأيتُ زيدًا أباهُ**، غير جائز إذا قصدت بأنَّ زيدًا هو أبٌ؛ وذلك لأنَّ "الأبُ غيرُ زيدٍ"، لذا قال سيبويه " والأبُ غيرُ زيدٍ؛ لأنّك لا تبينَّه بغيره ولا بشيء ليس منه"، إذا الجملة صحيحة نحويًّا لا دلاليًّا.

ـــــــــــــ **رأيتُ زيدًا أباهُ**، جائز إذا قصدت بأنَّ أباه بدل غلط فوقعت الرؤية عليه، وصحة الجملة نحويًّا عن طريق القصد، فهو على نحو: رأيتُ زيدًا عمرًا، أي رأيتُ عمرًا، لذا قال سيبويه "فَغَلِطَ أو نَسِيَ ثم استَدرك كلامَه بعدُ".

ـــــــــــــ **رأيتُ زيدًا أباهُ**، جائزٌ إذا أردت الإضافة فتقول: رأيت أبا زيدٍ، والتركيب الأخير لبيان الصحة الدلالية بأنَّ الرؤيا وقعت على أبي زيدٍ.

ـــــــــــــ **رأيتُ زيدًا أباه**، بأنْ تقع الرؤية على الاثنين لكنَّه لا يُريد أنْ يصرِّح برؤية زيد فنحَّاه وقال: رأيت أباه، وهو قصد سيبويه بقوله "أنْ يكون أَضْرَبَ عن ذلك فنَحَّاه وجعل عمراً مكانَه".

ويمكن أنْ يكون التركيب جائزًا إذا أردت العطف بأنَّ الرؤية وقعت على زيدٍ وأبيه، وهو وارد في العربية، في البدل المباين، ومن ذلك ((ما يقصدُ متبوعه كما يقصدُ هو، ويسمَّى بدل الاضراب وبدل البداء، نحو أكلتُ خبزًا لحمًا قصدت أوَّلًا الإخبار بأنَّك أكلتَ خبزًا، ثمَّ بدا لك أنَّك أكلتَ لحمًا أيضًا))[١٤٨]، فإذا كانت الجملة صحيحة نحويًّا فإنَّ القصد يصحِّح مسار قبولها بموافقة المعنى، فأمكن في ضوء هذا النص أنْ يجتمع وقوع الفعل على زيدٍ وأبيه، مثلما اجتمع الأكل على الخبز واللحم، فكان الاسم الثاني كالمعطوف على الأوَّل.

لم يَجْرِ سيبويه جملًا محوَّلة فيما وجب من التركيب، فالجملة واحدة وتعدد فهمها الدلالي، فجعل الجملة الأصل "البنية العميق" محور الحديث عن تسويغ ما لا يجوز من الكلام عن طريق القصد، فهو معتمدٌ على البنية الدلالية وبيان الصحة الدلالية، فهو توجيه قصدي لا نحوي، فلم يمنع قوله بـــ" لا يجوز" صحة التركيب من الجانب النحوي لِما اتضح من القصد.

ومن مسائل الوجوب والامتناع ما ذكره سيبويه في قوله تعالى {{ والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما}}[١٤٩] وقوله تعالى {{ الزانيةُ والزاني فاجلدوهم}}[١٥٠] فوردت الآية بالرفع، قال سيبويه ((ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع، وإنَّما كان الوجهُ في الأمر والنَّهى النصبَ؛ لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل وهو فيه أوجبُ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام لأنّه لا يكونان إلا بفعل))[١٥١]، فقد واجه سيبويه استعمالًا متداولًا انعقدت عليه ألسنةُ المتكلمين، وشدَّد سيبويه لهجته في قبول القراءة بالرفع، لكن لابُدَّ منها فلا يخالف سيبويه التداول الجاري بين المتكلمين، ومنه هذه القراءة، أي أمكن القراءة بالنصب؛ لأنَّ حدُّ الكلام البناء على الفعل، فيكون التركيب على اقطعوا يدَ السارقَ والسارقةَ، واجلدوا الزانيةَ والزاني.

والأمر بالفعل أولى على ما ذهب إليه بعضهم[١٥٢]، وهو ما يرجِّح القراءة بالنصب، فيكون الكلام على نحو: زيدًا فاضربه، وقد وقع الخلاف في رفع "السارق والزاني" أيقع الاسم مبتدأً وما بعده الخبر أم جعل الفاء زائدة لتضمن "أل" في الاسم الواقع مبدأ الشرط، فيكون التقدير ((مَنْ سرق فاقطعوا يده))[١٥٣] أو أنَ الاسم هو خبرٌ لمبتدأ محذوف[١٥٤]، وهو ما أشكلوا به على سيبويه عندما جعل الخبر محذوفًا ورجَّحوا الشرط الذي بعد الاسم خبرًا، ولم ألحظ على من أشكل على سيبويه تقصيه كلام سيبويه الذي ساقه قبل الحكم على أنَّ الوجه النصب، فسيبويه وازنَ بَيْنَ استعمالين يعمل على تخريجهما بما يناسب المنظومة اللغوية، فقراءة النصب جائزة، وكذا قراءة الرفع قال سيبويه ((وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ:" الزانية والزاني فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما مائةَ جلدَةٍ". وقوله تعالى:" والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما". فإنَّ هذا ونحوه لم يُبنَ على الفعل، ولكنَّه جاء

على مِثلِ قوله تعالى "مثلُ الجنَّة التي وُعِدَ المتقونَ". ثم قال بعدُ " فيها أنهار من ماءٍ" ... وُضِعَ المَثَلُ للحديث بعده... فكأنَّه قال ومن القصصِ مَثَلُ الجنَّة، أو مما يُقصُّ عليكم مثَلُ الجنَّة، فهو محمول على هذا الإضمار))[١٥٥]. فالاسم عنده لم يُبْنَ على الفعل أي ليس على نحو: زيدًا فاضربهُ، وإنَّما رجَّح بكلامه هذا القراءة بالرفع وأمضاها لما تحمله اللغة من تحليل للكلام المستعمل، وإنْ كان سيبويه قد أوجب تقديم الفعل بالأمر والنهي بقوله في نصِّه المذكور آنفًا " وإنَّما كان الوجهُ في الأمر والنَّهى النصبَ الكلام لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل وهو فيه أوجبُ" فهو على هذا يريد النصب، أي اجلدوا الرانيةَ، واقطعوا يدَ السارق، لكنَّ الكلام عند مبنيٌّ على الحديث والقصة قبل هذا السارق والزانية، فهو ترجيحٌ لقراءة الرفع وتأييدها.

وأرى أنَّ الاعتراض على سيبويه بما لا يناسب التعامل مع اللغة بمنهجها التوليدي والتداولي واللساني يرتكب خطأً بحق التوجيه اللغوي لهذه الآية بما أبداه سيبويه، فهو يحلِّل اللغة بما هي لغة استعمال ولغة تقعيد ولغة معنى، فلا يجعل التجريد حاكمًا بما ليس فيه ترخيص الاستعمال إلَّا بقالب محدود يندرج في ضوئه الاستعمال، بل نلحظ أنَّ سيبويه كأنَّه يقول لك إذا استعملت الرفع فهذا توجيهه وإذا استعملت النصب فهذا توجيهه، لذا وصَّف الاستعمال بحكم فجعله الوجه من جانب، ووصَّف النصب بحكم دقيق فيه تفاوت الحكم فقال "أوجب" ولم يقلْ الواجب حتى لا يكون التوجيه الوحيد الذي يقبل الاستعمال بل جعل توجيهًا أوجب من غيره في ضوء التأويل الحاصل في المنظومة اللغوية، فهو لا يُنكر أي نمط من أنماط الجمل الموَّلدة فيما مرَّ ذكره، بل جعل التوجيه عنوانًا رئيسًا في تسويغ الكلام وقبوله من جانب الصحة النحوية والدلالية.

ويمكن أنْ نُبَيِّن أنماط الجمل في ضوء ما مرَّ من تفسير سيبويه للاستعمال على النحو الآتي:

ـــــــــ **السارقُ والسارقُ فاقطعوا أيدِهما.** بالرفع، وليس الغرض عنده تصحيح الإعراب؛ بل الغرض بيان البناء على الحديث والقصة قبل ذكر الاسم ليكون الأمر أبلغ، لذا قال سيبويه ((فجاء بالفعل بعد أنْ مضى فيهما الرفع))[١٥٦]، والتقدير بعد أنْ مضى فيهما الرفع أي قبل السارق والزانية ((فيما فرض الله عليكم ... فإنَّما دخلتْ هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث))[١٥٧]، فليس المحل عنده ما هو الخبر هل الشرط بعده أو التقدير المحذوف، لأنَّ اللغة في هذا الموضع عنده لغة تداول من وجود حديث وقصه ثُمَّ سيق الكلام من الأمر بعده.

ـــــــــ **السارقَ والسارقةَ فاقطعوا أيديهما.** بالنصب، واللافت للنظر أنَّ سيبويه وصف هذا الاستعمال بحكم القوَّة، ليسوِّغ استعمال الرفع ولا يُنكره أو يعترض عليه، قال ((وقد قرأ ناسٌ "والسارقَ والسارقةَ" والزانيةَ والزاني" وهو في العربية على ما ذكرتُ لك من القوَّة))[١٥٨]، فلم يصفه بالخطأ أو مخالفة الصحيح، لأنَّه يتعامل مع لغة التداول التي انعقدت عليها ألسنة المتكلمين، فالنصب يوجه على القوَّة بقوله "على ما ذكرتُ لك من القوَّة" عند قوله ((وتقول: اللذينِ يأتيانِك فاضربهما، تنصبه كما تنصب زيدًا، وإنْ شئتَ رفعته على أنْ يكون مبنيًّا على مظهر أو مضمر. وإنْ شئت كان مبتدأً؛ لأنَّه يستقيم أنْ تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء. ألا ترى أنَّك لو قلتْ: الذي يأتيني فله درهمٌ...، كان حسنًا. ولو قلت: زيدٌ فله درهم لم يجزْ))[١٥٩]، ولم نلحظ من يناقش المسألة بعرض هذا الكلام ليطَّلع على مقدار ما يريده سيبويه من التوجيه في قبول الأنماط

المتعددة، والذي ألفيناه عند النحويين جعل المسألة خلافية في جواز وقوع جواب الشرط خبرًا، وترجيح القراءة على الرفع في ضوء إعراب الشرط المقترن بالفاء خبرًا، وأنَّ الرفع هو الوجه الراجح على خلاف ما قدَّره سيبويه من محذوف.

فجوَّز سيبويه النصب والرفع فوازن بينهما بالتخيير " وإنْ شئتَ" بحسب التوجيه، ورؤية الاستقامة في الكلام، والحَسِن منه، فوصف الاستعمال بأحكام على درجة من التفاوت ولم يجزم بأحدها، مع أنَّه ذكر حكم النصب "أوجب" وهو اللفظ الوحيد الذي صرَّح به في الواجب، فالأوجب في يتفاوت مع الواجب، ولكنَّه لم يُصر عليه ووجَّه الكلام بما يتساوق واستعمال المتكلمين.

ـــــــــ **والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيدهما.** بالرفع على أنْ يكون الإعراب مبتدأ لخبر محذوف؛ لأنَّ الجزاء لابدَ أنْ يكون على بناء فعل، كأنَّ التقدير: السارقُ والسارقةُ إذا أتيا بالسرقة فاقطعوا أيدهما، أو أي تقدير تذكر به فعل الشرط أ تقدِّره بحسب توجيه سيبويه، لا على ما مرَّ من تعقيد أنَّ المبتدأ يتضمن معنى الشرط، أي إذا سرق فاقطعوا يده، فإنْ جاز فهو تقدير معنى لا تقديرٌ نحوي.

فجوَّز سيبويه أنماط الجمل، بما يلحظه من الاستعمال والمعنى والقاعدة، ولم يكن متجرئًا على تخطئة الكتاب الكريم على أنَّه يخالف اللغة، ونسب الاختلاف الحركي إلى قراءة العامة وليس إلى التنزيل.

سادسًا: الكثير والقليل

يرتبط الكثير والقليل بالقياس، إذ الكثير يمثل أحد المقومات التي يجري في ضوئها معرفة كلام العرب الذي لا يُردُ، فالكثير والفصيح هما مصدر ما كان سيبويه يوجه به الكلام ويجعلهما من أصول القياس النحوي، والمتقصي كتاب سيبويه يلحظ قبول الاستعمالين أي القليل والكثير ولا يردهما بل يرجح أحدهما دون رفض الاستعمال الآخر على نحو من القوة أو الضعف وغيرها من الأحكام[١٦٠]، ومن ذلك ما ذكره عن تقديم المفعول به على الفعل أو النصب بفعل مذكور يفسِّره، في قوله تعالى { إنَّا كلَّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}[١٦١] قال ((فإنَّما هو على قوله زيدًا ضربتُهُ وهو عربي كثير))[١٦٢] أكتفي بهذا القدر عن القليل والكثير لوضوح المسألة، ولارتباط الحكمان بمفهوم القياس، وكذا ارتباطهما بالاستعمال على ما لحظناه آنفًا في بعض الأمثلة التي ذُكرَ فيهما التوصيفان عرضًا.

نتائج البحث

تخلص نتائج البحث في جملة من الإشارات التي نجدها هادفة إلى توضيح المضمون بما ينسجم ومادة البحث وقد خلصت بنتائج نذكرها على النحو الآتي:

١- الفكرة القائمة على أنَّ الأحكام النحوية مأخوذة من أحكام الفقه والأصول فكرة ضعيفة، إذ لا تتطابق الأحكام النحوية والفقهية أو الأصولية فيما بينها من جانب الكمِّ أو النوع، وكذا من جانب نتيجة الحكم التي يحكم بها على المسألة الفقهية أو النحوية فالأدوات الاستنتاجية في النحو غيرها في الفقه والأصول، والطريق الذي تبحث به المسألة النحوية غير الطريق في الفقه والأصول.

٢- للتوصيف بالأحكام توافق مع النظرية التوليدية التحويلية، فالأحكام تنحو في الكلام المستعمل على أنَّه قدرة لغوية لدى المتكلمين واستعمالهم له هو أداء لغوي يحقق غرض اللغة وهو التفاهم فلا يمكن إنكار الكلام

المستعمل وجعله خاضعًا لقالب بنيوي لا يمكن تجاوزه، بل لابُدَّ من مراعاة المنهج الوصفي في تحليل الكلام وقبوله، إذ لا يمكن ردُّ الكلام مع وجود المسوِّغ في الاستعمال.

٣- التداخل بين الأحكام سمةٌ بارزة في كتاب سيبويه، إذ يتعاور على الاستعمال الواحد أكثر من حكم، لكن لايقع هذا التعاور على نحو الأحكام المتناقضة، بل تكون جائزة على تفاوت من القبول في قبال الحكم الأقوى أو الأحسن أو الأرجح وهكذا.

٤- لا يكشف حكم الضعيف أو الرديء أو القبيح أو القليل والنادر عن ردِّ الاستعمال ورفضه، بل جميع الأحكام إلَّا إذا صرِّح بامتناع الاستعمال لعدم صحة المعنى لا للقاعدة النحوية، لأنَّ من الكلام ما يأتي مرفوعًا في موضع النصب فَيُؤل الرفع على مفهوم الأصل أو العامل فيه.

٥- يكشف التوصيف بالأحكام عن تقليل التقعيد اللغوي والجنوح إليه في كل تعبير، ومن ثمَّ يكشف ذلك عن لغة التداول التي تقع تفسيرها مواطن كثيرة بعيدًا عن القاعدة مثل التفسير بالمعنى التفسير بالقصد والتفسير بالحال، أي التفسير بعلاقات خارج اللغة بما هي تركيب يخضع لقاعدة نحوية.

٦- إنَّ الأخذ بكثرة الأحكام يدلُّ على الأخذ بالقياس المطلق لا المقيَّد، ومن ثمَّ فإنَّ النظرة السائدة على سيبويه أنَّه من مدرسة البصرة يكون ضعيفًا، فالمدرسة الكوفية تأخذ بالقياس المطلق لا المقيَّد إذ تجيز القليل والنادر والشاذ وغيره وهو ما لحظناه عند سيبويه، فلم يقيد القياس بالمطَّرد والغالب، بل أخذ من الكلام ما قلَّ وشذ، وإنْ صرَّح في بعض المواطن لا يقاس عليه لكنَّه في مواطن أُخرى لم يصرح بعدم القياس، والخلاصة أنَّه يوسع القياس فيقبل القليل والنادر والشاذ.

٧- يكشف البحث عن ابتعاد سيبويه عن التكلُّف في الأرآء النحوية، إذ يسوق الرأي النحوي في ضوء سليقة المستعمل وفهمه لغة التحاور، وهذا ما ألفيناه في التحليل النحوي للآية القرآنية {{ والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيدهما}}، فقال أبت العامة إلَّا الرفع فأجازه، فلم تلمس منه فرض الرأي والعناد من أجله، وغلَّا لما لحظناه في كثير من المواطن يسوق الرأي النحوي بـــ " إنْ شئت"، ليسمح للمتكلم التناغم مع لغته والابتعاد عن التعقيد اللغوي.

---

[١]- العين مرتب على حروف المعجم:٤٣٣/١

[٢]- ينظر تهذيب اللغة:١٥٢/٢، والمفردات في غريب القرآن: وتاج العروس:٥١٠/٣١

[٣]- التعريفات: ٨١.

[٤]- الأحكام النحوية عند شُرَّاح جمل عند القاهر الجرجاني: ١٢

[٥]- لمع الأدلة: ٩٣.

[٦]- المصدر نفسه:٩٣.

[٧]- التعريفات: ٨١

[٨]- الأحكام المعيارية في التقعيد النحوي:١٩٤/ بحث، والأحكام النحوية بين الثبات والتحول، رسالة، والأحكام النحوية عند شُرَّاح جمل عبدالقاهر الجرجاني:١٣-١٦

[٩]- ضوابط الأحكام النحوية في ضوء الدرس المقارن:٥١/ بحث.

[١٠]- الكتاب:٧٢،٨٣،٣١٢/١

[١١]- المصدر نفسه:١٠٣/١

[١٢]- المصدر نفسه: ٣٤٥/١

[١٣]- الكتاب: ١/ ٣٢٣

[١٤]- المصدر نفسه: ٣٧١/١والبيت الشعري في ديوان الشاعر زهير بن أبي سلمى:٩٠:

[١٥]- معجم اللسانيات الحديثة:٧٩

[١٦]- قواعد النحو التحويلي بين نعوم تشومسكي والنحو العربي:١٢.
[١٧]- ينظر آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن: ٢٧، و مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٤٥-٤٧، والنظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني العربي:١٣-١٤، ٢٥-٢٦/ رسالة، والجملة العربية بين النحو التوليدي التحويلي والنحو الوظيفي:١٧/ رسالة، وقواعد النحو التحويلي بين تشومسكي والعرب:١٥-١٧/ رسالة
[١٨]- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، رسالة دكتوراه: ١٥.
[١٩]- إبرام الحكم النحوي عند ابن جني:٦
[٢٠]- مقدمة ابن خلدون: ١٢٥٥/٤.
[٢١]- الكتاب: ١٤٨/١.
[٢٢]- الكتاب: ٢٥/١.
[٢٣]- آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن:٦٨.
[٢٤]- ينظر المصدر نفسه:٦٩
[٢٥]- المصدر نفسه:٧٠
[٢٦]- المصدر نفسه:٧١، وينظر مباحث في اللسانيات:١٤٧.
[٢٧]- ينظر البنى النحوية: ١٧-١٨ ٢٥ -٢٦ و ٢٣-٣٣
[٢٨]- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٥٤.
[٢٩]- قال سيبويه ((فأمَّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمَّا وهل، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنَّه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار. أمَّا أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها، كما شبَّهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلَّا مع الحين، تضمر فيها مرفوعًا وتنصب الحين لأنَّه مفعول به، ولم تُمكَّن تمكُّنَها ولم تستعمل إلَّا مضمرًا فيها؛ لأنَّها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول لستَ وليسوا، وعبد الله ليس ذاهبًا، فتبنى على المبتدأ وتُضمر فيه، ولا يكون هذا في لات لا تقول: عبدالله لاتَ منطلقًا، ولا قومُك لاتوا منطلقين)) الكتاب: ٥٧/١. فما أراده سيبويه إيضاح القياس في اللغة، لكنَّه وسَّع قبول الاستعمال ، فلغة بني تميم هي القياس لما أوضحه من العلَّة، لكنَّ ذلك لا يمنع قبول لغة أهل الحجاز للعلة المذكورة أيضًا فجوَّز عمل الاستعمالين في اللغتين للعلة المذكورة، وإنْ كان الظاهر خرق لغة الحجاز للقياس فلا تمنع لغتهم في إعمالهم "ما" تشبيها بـ " ليس" .
[٣٠]- لمع الأدلة: ٩٥.
[٣١]- البنى النحوية: ١٩.
[٣٢]- الاقتراح: ٤٨.
[٣٣]-الاقتراح: ٥٣.
[٣٤]- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٨٨.
[٣٥]- كشف المشكل في النحو:٤٠٦، وينظر:٢٦٦ ٢٧٦ منه.
[٣٦]- المصدر نفسه:٤٤٨، وينظر:٣٧١ منه.
[٣٧]- ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٦/٢، ٦٥، ١٧٠، ٢٠٥، ٢٣٢ ، ٢٥٤، ٢٧٩، ٢٧١.
[٣٨]- الأحكام النحوية عند شُرَّاح جمل عبدالقاهر الجرجاني:١٣ينظر
[٣٩]- الكتاب: ١/ ٢١٤-٢١٥.
[٤٠]- الأحكام النحوية المعيارية:١٩٢/ بحث
[٤١]- الكتاب: ١٠٧/١
[٤٢]- ينظر: المقتضب:١٧٧/٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٢٩/١، شرح المفصَّل لابن يعيش: ٢/ ٣٦، التذييل والتكميل: ٦٩٨، توضيح المقاصد والمسالك:٨١٠.
[٤٣]- ينظر تقويم الفكر النحوي: ١٧٧، وينظر إبرام الحكم النحوي عند ابن جني:١١.
[٤٤]- أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه/ بحث: ١٦.
[٤٥]- الأحكام النحوية عند شراح جمل عبدالقاهر الجرجاني:١٢.
[٤٦]- ينظر المحصول في علم أصول الفقه: ٩٣ ، والمستصفى في علم الأصول: ١٢٧/١
[٤٧]- الخصائص: ١/ ٤٨ وينظر: ١/ ١٤٤-١٤٥ منه.
[٤٨]- ينظر على سبيل المثال، الكتاب: ٤٧/١، ٤٨، ٥١، ٥٥،٦٩، ١٨١، ١٩٣، ٢١،
[٤٩]- الكتاب:٤٨
[٥٠]- الكتاب:٢٦/١.
[٥١]- ضرورة الشعر ٣٤.
[٥٢]- من الأنماط التحويلية في النحو العربي:١٠.
[٥٣]- المستشرقون والمناهج اللغوية:٨٩.
[٥٤]- أصول التفكير النحوي: ١٠٨.
[٥٥]- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة/ رسالة دكتوراه: ١٢
[٥٦]- الكتاب:٧٩/١-٨٠.
[٥٧]- الكتاب: ٧٩/١.
[٥٨]- شرح التسهيل:٢/ ٦٧٣.
[٥٩]- المقاصد الشافية: ١/ ٧٧.
[٦٠]- الكتاب: ١/ ٧٦.
[٦١]- شرح المفصَّل: ١/ ٢٠٨ ، قال ابن يعيش في جملة "ضربتُ وضربوني قومَك ((وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل. قال تعالى "ءأتوني أفرغ عليه قَطْرًا، و"هاأُمُ اقرؤا كتابيه" وإليه ذهب أصحابُنا البصريون)) شرح المفصَّل:١/ ٢٠٨، وقال في جملة ضربتُ وضربني

قومُكَ ((الوجه المختار: ضربتُ وضربني قومُكَ، وبه ورد الكتاب العزيز قال الله تعالى"ءاتوني أُفرغ عليه قِطرًا، أعملَ الثاني، ولو أعمل الأوَّل لقال "آتوني أُفرغه عليه قِطرًا" إذ التقدير: آتوني قِطرًا أُفرغه عليه)) شرح المفصَّل: ١/ ٢٠٨.

[٦٢]- الكتاب: ٧٨/١

[٦٣]- ينظر المصدر نفسه: ٧٨/١

[٦٤]- المصدر نفسه: ١/ ٧٩

[٦٥]- المصدر نفسه: ١/ ٧٩.

[٦٦]- مدخل إلى اللسانيات: ٢١.

[٦٧]- ينظر: المصدر نفسه: ١٨- ٢٠

[٦٨]- الكتاب: ١/ ٣٤٧.

[٦٩]- المصدر نفسه: ١/ ٣٣٨.

[٧٠]- أساليب تعريف المصطلح النحوي:١٨

[٧١]- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٢٨٩

[٧٢]- أصول التفكير النحوي:٩٩

[٧٣]- الكتاب:٢٣/٣

[٧٤]- المصدر نفسه:٢١/٣

[٧٥]- جوانب من نظرية النحو:٣٠-٣١

[٧٦]- التحويل في النحو العربي:١٥/ رسالة ماجستير

[٧٧]- النظرية التوليدية التحويلية في الفكر اللساني العربي:١٣

[٧٨]- الكتاب: ٣٤/٢

[٧٩]- الكفاية اللغوية والأداء اللغوي بين ابن جنِّي وتشومسكي - جوانب من نظرية النحو: ٣٩ نقلًا

[٨٠]- الكتاب: ٣٤/٢ .

[٨١]- المصدر نفسه: ١٩٩/١-٢٠٠

[٨٢]- المصدر نفسه: ١/ ١٩٥.

[٨٣]- الصراع بين التراكيب النحوية:١١٨

[٨٤]- الكتاب:١٩٤/١

[٨٥]- المصدر نفسه:١/ ١٩٦

[٨٦]- المصدر نفسه: ١٩٩/١.

[٨٧]- شرح السيرافي: ٥٦/٢.

[٨٨]- الكتاب: ٢٠٠/١

[٨٩]- المصدر نفسه: ٢٠١/١

[٩٠]- ينظر المصدر نفسه: ٣٤/١، ٥٦، ١١٩،١٠٤، ١٦١،١٥٢ ١٧٠، ٢٠١، ٢٣١،٢٢٨،٢٢٦، ١٥٨/٢، ١٦٤.

[٩١]- المصدر نفسه: ١٨١/١.

[٩٢]- المصدر نفسه: ٢٢٦/٤.

[٩٣]- ينظر: مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي : ١٢-١٣ ، وبناء الجملة العربية على وفق قواعد التفسير الدلالي: ١٨-١٩.

[٩٤]- اتجاهات البحث اللساني:٣٨١

[٩٥]- نظرية التعليل في النحو العربي:٢٣٨

[٩٦]- الكتاب: ١/ ٥٦

[٩٧]- ينظر: المصدر:٨٨/٢-٩٠.

[٩٨]- مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٩٠.

[٩٩]- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٣١٠.

[١٠٠]- الكتاب:٨٠-٨١

[١٠١]- المصدر نفسه:١٠٤

[١٠٢]- المصدر:١٢/١

[١٠٣]- المصدر نفسه:٢٦/١

[١٠٤]- المصدر نفسه:١/ ١٠١

[١٠٥]- الكتاب:٤٦/٣ والبيت في الأصمعيات:٧٦ ورواه برفع"غضبُ"، وخزانة الأدب ٨/ ٥٦٩ ورواه برفع "يغضب"

[١٠٦]- المقتضب:١٨/٢.

[١٠٧]- اطلالات على النظرية اللسانية والدلالية:١/ ٣٨٩

[١٠٨]- الكتاب: ١٢٤/١

[١٠٩]- المصدر نفسه:١١٩-١٢٠.

[١١٠]- همع الهوامع:١/ ١٥٣

[١١١]- الكتاب:١٢٠

[١١٢]- مباحث في اللسانيات:٢٤٦

[١١٣]- شرح ابن عقيل:٣٩٤/٢.

[114]- مدخل إلى اللسانيات:٨٧
[115]- المصدر نفسه:٨٨
[116]- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة:١٧/ رسالة دكتوراه
[117]- الكتاب: ٨٠/١
[118]- المصدر نفسه: ٨٤/١
[119]- المصدر نفسه:١٢٥:١
[120]- المصدر نفسه:١٢٨/١
[121]- المصدر نفسه:٢٥٢/١-٢٥٣
[122]- النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٥٣.
[123]- من الأنماط التحويلية في النحو العربي: ١٣.
[124]- الكتاب: ٢٦٩/١-٢٧٠.
[125]- نظرية نحو الكلام (رؤية عربية أصيلة): ٥٠.
[126]- الكتاب: ١٢/١.
[127]- قال سيبويه في عمل الوصف "المشتقات" ((وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عَمَل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول وما يعمل عمل المصادر ذلك العمل وما يجري من الصفات التي تبلغ أنْ تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدِّي إلى مفعولٍ مجراها)) الكتاب: ١/ ٣٣.
[128]- المصدر نفسه: ١٢٢/١-١٢٣
[129]- المصدر نفسه:١/ ٢٠٣-٢٠٤
[130]- ينظر على سبيل المثال، الكتاب: ٣٦١/١-٢،١١٤/٣٦٢، ٢٢٦/٤.
[131]- المصدر نفسه: ١١٩/١
[132]- ينظر: الهامش ١٢٧.
[133]- الكتاب: ١/ ٨٦-٨٧
[134]- المصدر نفسه: ١/ ٨٥.
[135]- المصدر نفسه: ٢٧٠/١
[136]- المصدر نفسه: ٢٧٠/١
[137]- المصدر نفسه: ٢/ ٢٤
[138]- المصدر نفسه: ٢/ ٢٧-٢٨.
[139]- المصدر نفسه: ٢/ ٢٥.
[140]- البيت في خزانة الأدب: ٢٦٩/٦. :
[141]- الكتاب: ١/ ١٤٦
[142]- المصدر نفسه: ١/ ٩٠.
[143]- ينظر الشاهد وأصول النحو:٢٨٣-٢٨٦
[144]- الكتاب: ٣/ ٥٥
[145]- المعنى في التخاطب وفي بناء الأساليب:٨٣.
[146]- الكتاب: ٥٦/٤
[147]- المصدر نفسه: ١٥١/١-١٥٢
[148]- حاشية الخضري: ١٦٢/٢.
[149]- سورة المائدة: ٣٨.
[150]- سورة النور: ٢.
[151]- الكتاب: ١/ ١٤٤.
[152]- ينظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل:٩٨/٤.
[153]معاني القرآن للفرَّاء: ٣٠٦/١.
[154]- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢١٥.
[155]- الكتاب: ١٤٢/١-١٤٣.
[156]- المصدر نفسه: ١/ ١٤٣.
[157]- المصدر نفسه: ١٤٣/١.
[158]- المصدر نفسه: ١٤٤/١.
[159]- المصدر نفسه: ١/ ١٣٩.
[160]- المصدر نفسه: ٥٨/١، ١١٧، ١٤٧، ١٥٧، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٥٠، ٢٧٥، ٢٩٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٣٩، ٣٨٩، ٣٣/٢، ٣٩، ١٢٥، ١٥٧.
[161]- سورة القمر: ٤٩
[162]- الكتاب: ١٤٨/١.

المصادر

- اتجاهات البحث اللساني، مليكة إفتش، ترجمة: د. سعد عبدالعزيز مصلوح، و د. وفاء كامل فايد،ط/٢، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٠م.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، ط/١، دار غريب للطباعة، القاهرة،٢٠٠٧م.

- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت ٥٧٧ه، قدّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،١٣٧٧ه-١٩٥٧.
- إطلالات على النظرية اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين نختارات معربة، المجمع التونسي للآداب والفنون، ط/ الأولى، بيت الحكمة، تونس، ٢٠١٢.
- آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، نعوم تشومسكي، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، دار نشر جامعة كمبردج، ٢٠٠٠م.
- الاقتراح في علم النحو، جلال الدين السيوطي، ت٩١١ه، قرأه وعلَّق عليه: د. سليمان محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦ه- ٢٠٠٦.
- البُنى النحوية، نعوم تشومسكي، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، ط/١، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤٠٧ه- ١٩٨٧م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ط/١، ١٤١٢ه- ١٩٩٢م.
- التعريفات، علي بن محمد بن السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، ١٩٩١.
- تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، بيروت، لبنان، (د.ت).
- جوانب من نظرية االنحوي ، نعوم تشومسكي، ترجمة: د. مرتضى جواد، مديرية مطبعة الجامعة، جامعة الموصل، ١٩٨٥.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للشيخ محمد الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر، (د،ت).
- خزانة الأدب ولبُ لباب العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت١٠٩٣، تحقيق: د. عبدالسلام محمد هارون، ط/٤، مكتبة الخانجي،القاهرة ١٤١٨ه- ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جنِّي، ت٣٩٢ن تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، (د.ت) (د،ط)
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدَّم له،علي حسن فاغور، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٣١ه- ٢٠١٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل، ط/ الثانية، دار زين العابدين، قم، ٢٠١٩.
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبن مالك، ت٦٧٢ه، تحقيق: د. محمد عبدالقادر عطا، ود. طارق فتحي، ط/١، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ٢٠٠١م.
- شرح الرضي المعروف بشرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي ت٦٤٦ه، وضع هوامشه: د. إميل بديع يعقوب، ط/ ١، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤٢٧ه- ٢٠٠٦م.
- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش النحوي، ت ٦٤٣ه، صحح وعلق عليه مشيخة الأزهر، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية، مصر (د، ت).
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ت ٣٦٨ه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م.
- العين مرتب على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٠ه، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت١٨٠ه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط/٣، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.
- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، ت٥٩٩ه، دراسة وتحقيق: د. هادي عطية مطر الهلالي، ط/١، دار عمار للنشر، عمان الأردن، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.
- مباحث في اللسانيات، د. أحمد حساني، ط/ ٢، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية، ١٤٣٤ه- ٢٠١٣م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبْيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، يوسف بن سليمان بن بن عيسى الأعلم الشمنتري، ت٤٧٦ه، تحقيق: أ. رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، ١٤٢٠ه- ١٩٩٩م.
- ديوان الفرزدق، شرحة وضبطه وقدَّم له ، أ. علي فاغور، ط/١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧ه- ١٩٨٧م.
- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٨.
- مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس، ط/١، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان، ٢٠٠٤م.
- مدخل لفهم اللسانيات إبستيمولوجيا أوليَّة لمجال علمي، روبرت مارتن، ترجمة: د. عبد القادر المهيري، مراجعة الطيب البكوش، ط/١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
- المزهر في علوم اللغة، عبدالرحمن السيوطي، ت٩١١ه، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد الجاوي، ط/٣، دار التراث، القاهرة، (د،ت).

- من الأنماط التحويلية في النحو العربي، د. محمد عبداللطيف حماسة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٩٩٠.
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة، ط/١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.
- النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط/١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان،دار الفكر العربي، ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م.
- المحصول في علم أصول الفقه،محمد بن عمر الرازي ت٦٠٦ه، تحقيق: طه جابر فياض الحلواني، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، ١٤٠٠ه، (د.ط).
- المستشرقون والمناهج اللغوية، د. اسماعيل أحمد عمايرة، ط/٢، دار حنين عمان الأردن، ١٩٩٢م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا بن يحيى الفرَّاء، ت٢٠٧ه، ط/٣، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٣ه-١٩٨٣م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، ت٢٨٥ه، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط/٢، عالم الكتب القاهرة، ١٤١٥ه- ١٩٩٨.
- قواعد تحويلية للغة عربية، محمد علي الخولي، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٢م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، الشيخ مصطفى محمد عرفة، الطبعة الحجرية.
- المعنى في التخاطب وفي بناء الساليب بحث في الفكر النحوي عند سيبويه، د. عمر أبو ريشة، ط/١، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠٢٠.
- نظرية نحو الكلام رؤية عربية أصيلة، أ.د. كريم حسين ناصح، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- نظرية التعليل في النحوي في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس سعيد الملخ، ط/١، عمان، الأردن، دار الشروق، ٢٠٠٠م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت٩١ه، تحقيق: احمد شمس الدين، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٨ه- ١٩٩٨م.

الرسائل الجامعية

- أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة، سارة عبدالله الخالدي، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية في بيروت، كلية الاداب والعلوم، ٢٠٠٦.
- النظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني الحديث، رسالة ماجستير، الباحثة: بدرة عمار علي، إشراف: أ.د. نهاد الموسى، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣.
- الجملة العربية بين النحو التحويلي والنحو التوليدي مقاربة لسانية، للباحثتين: نسيبة بن حجام، فاكية بن عبود، إشراف: أ.د. هشام بلخير، جامعة العربي بن مهدي، كلية الآداب، قسم اللغة والآداب،٢٠١٧-٢٠١٨.
- قواعد النحو التحويلي بين تشومسكي والنحو العربي، رسالة ماجستير، الباحث، عمر دومي، إشراف: أ.د. الربيع بو جلال، جامعة محمد بوضياف، كلية الآداي قسم اللغة العربية، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧.
- الأحكام النحوية بين التحول والثبات، رسالة دكتوراه، وليد محمد عبد الباقي، كلية العلوم جامعة القاهرة، ١٤٣٣ه-٢٠١٢م.

- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، رسالة دكتوراه، الباحثة: دليلة مزوز، إشراف: أ. د محمد خان، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م.
- الأحكام النحوية عند شراح جمل عبد القاهر الجرجاني/ دراسة وصفية مقارنة/ رسالة ماجستير، الباحث: محمد أحمد محمد عبدالرحيم، إشراف: أ.د. علاء رأفت، كلية القاهرة، كلية دار العلوم، ١٤٣٦ه-٢٠١٦م.
- إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، رسالة دكتوراه، للباحثة شذى عطا سليم جرار، إشراف، أ.د. حنَّا جميل حدَّاد، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٥م.
- أساليب تعريف المصطلح النحوي، ماجد شنيوي دخيل الله القريات، إشراف د. حسن خميس الملخ، كلية الآداب والعلوم، جامعة أهل البيت، ٢٠٠٢م.
- الصراع بين التراكيب دراسة في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، الباحث: عبدالله محمد طالب الكناعنة، إشراف: أ.د. يحيى العبابنة، جامعة اليرموك، قسم اللغة العربية، ١٤٢٥ه- ٢٠٠٤م

المجلات والدوريات

- الأحكام المعيارية في التقعيد النحوي بين ابن جنِّي وابن هشام/ دراسة نظرية تطبيقية (حكم الراجح إنموذجًا)، حنان بنت أحمد راجحي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد/، شعبان ١٤٣٤ه- ٢٠١٣.
- النظرية التوليدية التحويلية من منظور الدراسات اللغوية والنحوية العربية، د. نايف حمد، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد/ ٨٦، ربيع الأوَّل، ١٤٣٧ه- ٢٠١٥م.
- ضوابط الأحكام النحوية في ضوء الدرس المقارن الأسماء الستة أُنموذجًا، م.د. حسام قدُّري عبد، م. د. حيدر عبدالزهرة، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بغداد، العدد/ الخامس والستون، ٢٠١٠.